الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Lettres et des Langues

التخصص: لسانيات تطبيقية

إستعمال اللغة العربية في الإدارة الجزائرية البلدية أ نموذجا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

إعداد الطالب:
حنان ركيبي
وسام عمران

إشراف الأستاذ
حفيظة يحياوي

لجنة المناقشة:

1.	أ /عبدالرحمان عيساوي	جامعة البويرة	رئيسا
2.	أ /حفيظة يحياوي	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
3.	أ /كريمة آيت إحدادن	جامعة البويرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022 – 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

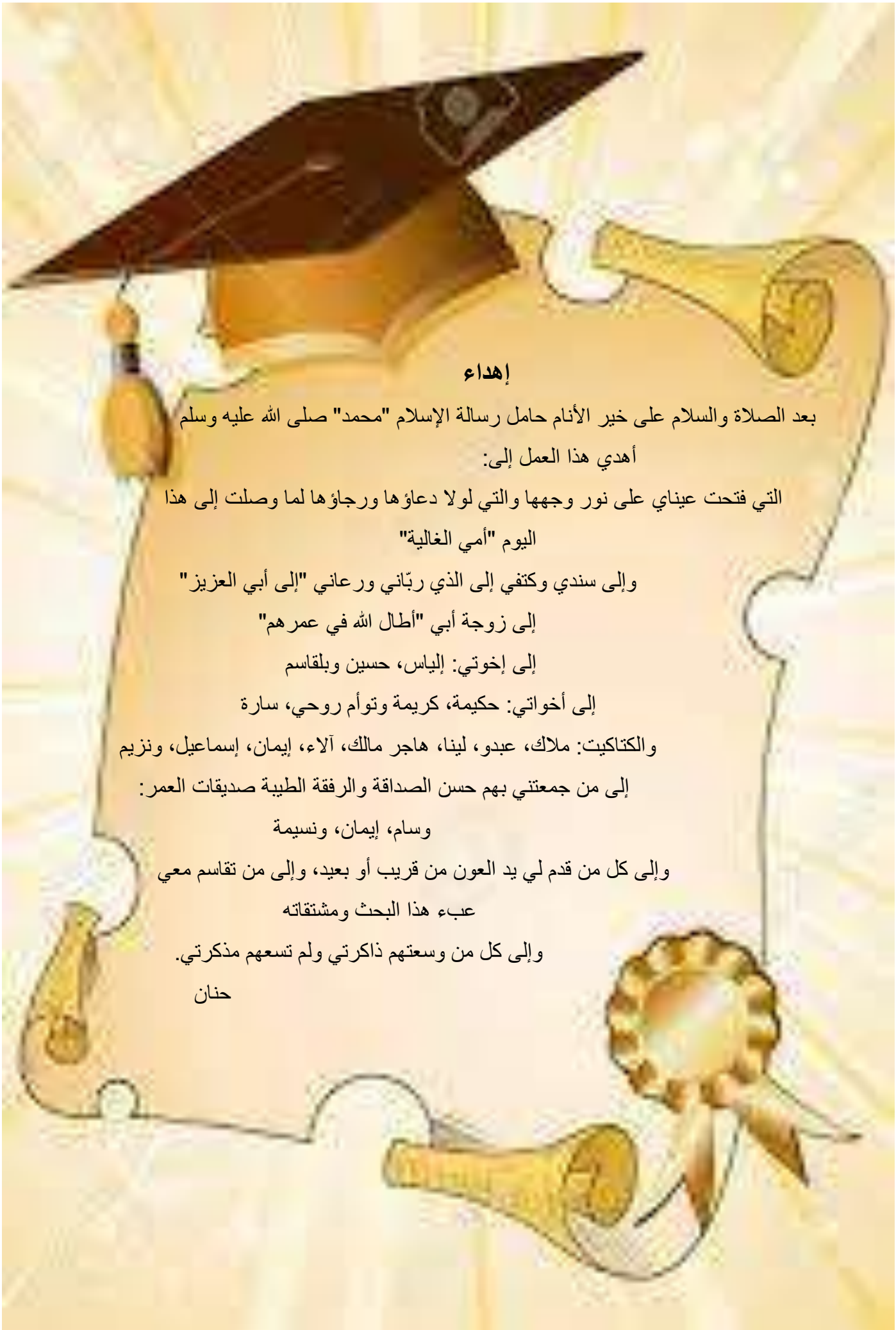

إهداء

بعد الصلاة والسلام على خير الأنام حامل رسالة الإسلام "محمد" صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى:

التي فتحت عيناي على نور وجهها والتي لولا دعاؤها ورجاؤها لما وصلت إلى هذا اليوم "أمي الغالية"

وإلى سندي وكتفي إلى الذي ربّاني ورعاني "إلى أبي العزيز"

إلى زوجة أبي "أطال الله في عمرهم"

إلى إخوتي: إلياس، حسين وبلقاسم

إلى أخواتي: حكيمة، كريمة وتوأم روحي، سارة

والكتاكيت: ملاك، عبدو، لينا، هاجر مالك، آلاء، إيمان، إسماعيل، ونزيم

إلى من جمعتني بهم حسن الصداقة والرفقة الطيبة صديقات العمر:

وسام، إيمان، ونسيمة

وإلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد، وإلى من تقاسم معي عبء هذا البحث ومشتقاته

وإلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

حنان

إهداء

إلى من سقت في نبت الأدب فنمت غراسا سامقة يانعة

أمي.....ربيع قلبي

إلى من زرع في روحي العلم والمعرفة والمثابرة فسرت على نهجه ودربه

أبي.....فخري وعزّي

إلى سندي ورفقائي في الحياة

أختي أشواق واخواني: أحمد، أسامة، وعلي

إلى من أبث لهن خلجات ما في نفسي، فتهني روحي بصدقهن وصفوهن

صديقاتي: حنان وسارة رفيقات عمري.

إلى من لم تبخل بمساعدتي ومدتني بالنّصح والإرشاد:

بوشطال سليمة.

وسام

شكر وعرفان

قال الله تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ إبراهيم (7)

الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه. قال تعالى:

﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ يس (82)

فالحمد لله في الأول والآخر. قال صلى الله عليه وسلم:

من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة "يحياوي حفيظة" على قبول الإشراف على هذا العمل أولا، وعلى جهودها ونصائحها القيمة التي قدمتها أثناء إنجاز هذا البحث بصبر واسع.

وإلى كل أساتذة قسم اللّغة والأدب العربي.

ولا يفوتني المقام لأتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد، حتى ولو بكلمة طيبة في إبصار هذا العمل النور.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

حنان وسام

مقدمة:

تعدّ اللّغة عنصرا مهما وحيويا في الحياة الاجتماعية، فهي وسيلة تعبير وتواصل بين الأفراد، إذ تطبع حضارة المجتمع وتعكس وجوده كونها ملازمة للإنسان منذ نشأته؛ تحيا وتتطوّر معه تبعا للظروف التي يتعامل معها، وهذه الأخيرة تعد رمز وثقافة كل دولة، ومنه نتج ما يسمى باحتكاك اللّغات مع بعضها البعض، وقد أدى هذا إلى تعدّد اللّغات وتنوّعها؛ ممّا نتج عنه بروز ظاهرة التعدّد اللّغوي، التي تعاني منها دول العالم عامة، والجزائر خصوصا نتيجة لتصادمها مع اللّغات وبالأخص اللّغة التي خلفها الاستعمار الفرنسي.

فالجزائر من الدّول المتعدّدة اللّغات؛ حيث تظهر على الساحة اللّغوية الجزائرية مجموعة من اللّغات العربية بشكلها الفصيح وهي اللّغة المستعملة على مستوى الهيئات العليا في البلاد كالتّعليم وفي المؤسسات الإدارية وكذا في خطب المساجد... وهناك مستوى عامي أو دارج مستعمل، كما توجد لغة أجنبية مستعملة بين الناس وفي بعض الإدارات العامة وهي اللّغة الفرنسية التي ماتزال طاغية خصوصا في بعض الإدارات العمومية.

ومن هنا جاء بحثنا لدراسة استعمال اللّغة العربية في الإدارة الجزائرية وقد اخترنا البلدية كأنموذج للدّراسة لأنّها الإدارة الأكثر تعاملا مع الأشخاص فيما يخص استخراج الوثائق، أمّا سبب اختيارنا لهذا الموضوع أنّ جلّ الدّراسات المشابهة لها كانت عبارة عن أبحاث نظرية خالية من التطبيق الميداني.

ومن هنا طرحنا الإشكالية التالية:

– ما هو واقع استعمال اللّغة العربية في الإدارة الجزائرية وبالتحديد في الوثائق الإدارية لمصلحة الحالة المدنية؟

-وماهي أسباب استخدام أكثر من لغة في الوثيقة الواحدة؟

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي، وقمنا باتخاذ آلية التحليل كآلية من آليات المنهج الوصفي،

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة اتّبعنا خطة ساعدتنا للإحاطة بجوانب الموضوع، فكانت بداية البحث مقدمة قدمنا فيها للموضوع بصفة عامة، وطرحنا أهمّ التساؤلات التي تضم موضوع البحث متبوعة بفصلين، الفصل النظري بعنوان: اللّغة العربية الفصحى في الجزائر، ويتضمن عدّة عناصر هي: مكانة وخصائص اللغة العربية، وعوامل دخول اللغات الأخرى إلى الجزائر، بالإضافة إلى تحديد مفهوم بعض المصطلحات التي تكمن في : التعريب والازدواجية والثنائية اللّغوية ، وبعدها تطرقنا إلى الإدارة تعريفها خصائصها وأنواعها، وتعريف البلدية وأهميتها ثم أعقبناه بفصل ثاني ميداني عنوناه بدراسة تحليلية لاستعمال اللغة العربية في بلدية عين الترك، وقدمنا تعريفا لمكان الدراسة وتحليلا لوثائق مصلحة الحالة المدنية وكذا نتائج الاستبانة التي وجهناها لموظفي بلدية عين الترك بالبويرة، وأتبعناه بخاتمة عرضنا فيها أهم النّتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على مجموعة من المراجع والمصادر كانت سندا لنا أهمها:

-كتاب "انية وأصالة" لمولود قاسم نايت بلقاسم، وكتاب "التعريب في الجزائر" عثمان السعدي ومجلة العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية "لإبراهيم كايد محمود" ، وكذا كتاب "القانون الإداري" لعمار عوابدي.

بحيث واجهتنا صعوبات خاصة عندما تعلق الأمر بالجانب الميداني:

-مشكلة في الحصول على الوثائق الإدارية، لما له حساسية لاحتوائها على معلومات مهمّة تتعلق بهذه المؤسسة.

-امتناع بعض الموظفين عن الإجابة على أسئلة الاستبانة.

وفي الأخير نقول بأنّ هذا الجهد البسيط ما هو إلا ثمرة عمل وتعاون مع الأستاذة المشرفة حفيظة يحياوي، التي شاركتنا هذا الدرب بتوجيهاتها القيّمة وتصويباتها السديدة، ولم تتخاذل في تزويدنا بكل ما يخدم بحثنا من قريب أو بعيد، كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر للجنة المناقشة كل باسمه.

ركيبي حنان وعمران وسام

2023-05-20

الفصل الأول: اللّغة العربية الفصحى في الجزائر

-مكانة اللّغة العربية الفصحى في الجزائر

-خصائص اللّغة العربية الفصحى في الجزائر

-عوامل دخول اللّغات الأجنبية إلى الجزائر

-التعريب في الجزائر

-الازدواجية اللّغوية في الإدارة العامة الجزائرية

-الثنائية اللّغوية

_ماهية الإدارة(الجزائرية)

-تعريف الإدارة

-خصائصها

-أنواعها

-ماهية البلديّة

-تعريفها

-أهميتها

إنّ اللّغة العربية أداة التعارف بين ملايين البشر؛ المنتشرين في آفاق الأرض؛ فهي أداة التواصل ونقطة الالتقاء بين العرب وشعوب كثيرة في الأرض، كما أنّها مقوّم من مقوّمات حياتنا وكياننا وهي الحاملة لثقافتنا وهويتنا، واللّغة العربية جزء من الأمّة فهي أساس وحدتنا ومرآة حضارتها، ولغة قرآنها وذلك لما تحمله من مكانة وخصائص جمّة في وسط أهلها، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل.

1- مكانة اللّغة العربية الفصحى في الجزائر :

تتميز اللّغة العربية عن غيرها من اللّغات على أنّها لغة القرآن الكريم، ولها خصائص تمتاز بها وهي من أمتن اللّغات تركيبا وبيانا، ومع مرور الأيام والسنوات شهدت مكانة اللّغة العربية صراعا بين التطور والتراجع.

نريد الإشارة في هذا المبحث إلى مكانة اللّغة العربية الفصحى، وما تتمتع به من تقدير نفسيا واجتماعيا أو من تحقير ولا مبالاة، «فمكانة اللّغة العربية الفصحى عندنا اجتماعيا وشعبيا محصورة في الهرم الثلاثي (العامية، الفصحى، والفرنسية) فهي الثانية بعد لغة المستعمر على المستوى العالي سواء عند السياسيين أو عند المثقفين أو الأكاديميين، وهي في المرتبة الثانية مقارنة بالعامية عند عامة الشعب في الحياة اليومية»[1].

فبالرغم من مكانة اللّغة العربية الفصحى إلاّ أنّها لا تنفصل عن اللّغة الفرنسية «فنجد بأنّ الفرنسية لاتزال تقترن من جهة في أذهان النّاس بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي وبالشعور النفسي بالحداثة، فالمتعلّمون وأغلبيتهم من ذوي التكوين المزدوج لغة وثقافة ما فتئوا ينظرون إلى اللّغة الفرنسية على أنّها لغة التطوّر والحداثة، ومن جهة ثانية فإنّ صورة الفصحى عندهم هي صورة لغة الدين والشعر والتقاليد والثقافة

[1]عبد الجليل ساقني، "اللّغة العربية في الجزائر–قراءة سوسيولوجية–"، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي، الجزائر، 2019، ع03، ص509

العربية الإسلامية الأصلية، وهي بعيدة على أن تعتبر بجدية وحماس لغة يمكن أن تصبح فعلا لغة العصر الحديث»[1].

ولا تزال اللّغة الفرنسية تهيمن على المجالات الحساسة خاصة من الناحية النفسية «وبعبارة أخرى فهناك فقدان كبير في المجتمع الجزائري لما نسميه التعريب النفسي، فضعف التعريب النفسي يقصد به أنّ اللّغة العربية اللّغة الوطنية في المجتمع الجزائري، لا تحتل نفسيا وعفويا المكانة الأولى في قلوب وعقول واستعمالات معظم الجزائريين والمتعلمين على وجه الخصوص، فمن منظور نفسي اجتماعي يمكن القول بأنّه لا يوجد اليوم موقف نفسي جماعي عام لدى الجزائريين لا يسمح لهم بتطبيع علاقاتهم مع لغة دستورهم الذي يؤكد أنّ اللّغة العربية هي لغة البلاد المستقلة، ويقصد بالتطبيع هنا أن تصبح العلاقة بين الجزائريين واللّغة العربية من نوع العلاقة العضوية التي تربط عادة بين المجتمعات ولغاتها الوطنية وذلك باستعمال هذه اللّغة في كل القطاعات »[2].

لم يعد للّغة العربية شأن كبير في حياة الجزائريين لانشغالهم بما يخدم واقعهم ومنه « يجب علينا الإشارة أيضا والتأكيد على خطورة هذا الوضع الراهن الذي تعيشه اللغة العربية، وكيف يتعايش الناس معها فالبعض يقصيها بالكامل، والبعض يمزجها بلغتين أو ثلاث فهذه حالة مرضية يعيشها المجتمع الجزائري والمجتمعات العربية أجمع، فيجب التوقف هنا وإعادة النظر في الأمر وتحديد المشكلة وبدقة من أجل علاجها وإعادة الاعتبار إلى لغة البلاد»[3].

وبهذا يكون التحدي الأكبر للّغة العربية الذي جعل مكانتها تهتز وحصنها ينهار يوما بعد يوم هو هجرها من قبل أبناء أمتها، فاللّغة العربية مقارنة بما كانت عليه في القديم راجع إلى أهلها، فقوة اللّغة وانتشارها

[1] عبد الجليل ساقني، "اللّغة العربية في الجزائر –قراءة سوسيولوجية–"، ص509–510

[2] المرجع نفسه، ص510

[3] نفسه، ص511

بقوة أهلها ومنجزها الحضاري وتقدمهم العلمي، فإن أنجزوا وتقدموا حضاريا كان للغتهم نصيب أوفر من ذلك التقدم والازدهار، وإن تأخرت غلبت لغتهم على أمرها كأهلها وتقوقعت على نفسها بل ذلك يورثها مكانة مبتذلة بين لغات العالم.

2 – خصائص اللّغة:

تمتاز اللّغة العربية عن غيرها من اللّهجات بعدة خصائص لا يمكن إحصاؤها، لذا سنذكر منها باختصار

2-1 اللّغة نظام رمزي :

إنّ كل لغة لها نظام خاص بها، وهذا النظام يتكون من الوحدات الصوتية والمقطعية، والكلمات والجمل والتراكيب، فالجملة في اللّغة العربية إمّا أن تكون اسمية أو فعلية.

ومن مظاهر نظامية اللغة أنّه بإمكان الناطقين بها فهم الترتيب اللّغوي حتى لوكان ناقصا، وذلك للإلمام بالنظام وكيفية سيره، لذلك إنّ الأصوات التي تتألف منها اللّغة ليست مجرّد أصوات منطوقة؛ بل هي رموز ذات معنى فالأصوات اللغوية هي رموز تواضعية.[1]

2-2 اللّغة ذات طبيعة صوتية :ومعنى كون اللّغة صوتية أنّ الطبيعة الصّوتية فيها هي الأساس، بينما الشكل الكتابي يأتي في المرتبة الثانية، فالطبيعة الصّوتية للّغة تعني أن يبدأ تعليم اللّغة للأطفال بشكلها الصّوتي الشفوي قبل الكتابي؛ أي أن يجيء تعليم الاستماع والكلام قبل القراءة والكتابة.[2]

[1] علي أحمد مذكور، تدريس فنون اللغة العربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، دارالشواف، القاهرة،1991، ص31

[2] المرجع نفسه، ص 32

2-3 اللّغة تحمل معنى :

إنّ معاني اللّغة متّفق عليها بين أبناء المجتمع الذي يتكلم هذه اللّغة، وبدون هذا الاتفاق لا يحدث الاتصال بين المتكلم والمستمع، وبين الكاتب والقارئ، ومن هنا نستطيع القول إنّ الصلة بين الرمز والمعنى الذي يثيره الرمز صلة عرفية أي اتفق عليها أبناء المجتمع وليست صلة طبيعية.

2-4 اللّغة مكتسبة :

ومعنى كون اللّغة مكتسبة أنّها ليست غريزة في الإنسان، فالطفل يولد دون لغة، ثم يبدأ في تلقي الأصوات بأذنيه ويربط بين الأصوات والشخص، وبين الصوت والشيء وبين الصوت والحركة، ويدرك العلاقات بين الأشياء وهكذا تتكوّن مفرداته وقاموسه اللّغوي، وعندما يقرأ يضيف إلى هذا القاموس وينمّيه.

2-5 اللّغة نامية :

ومعنى النّمو في اللّغة أنّ اللّغة ليست شيئا جامدا، وإنّما نظام متحرك متطور، فعلى المستوى الفردي نجد أنّ لغة الفرد تتطوّر وتتحسّن مع تقدّم العمر، وازدياد الخبرات وعلى المستوى الجماعي نجد الأمة الحية المتطورة تعكس تطورها على لغتها فاللّغة عنوان أهلها فهي تحيا بحياتهم وتموت بموتهم وتتقدم وتتطور بتقدمهم وتطورهم.

2-6 اللّغة اجتماعية :

ومعنى اجتماعية اللّغة هنا أنّ اللّغة لا توجد من فراغ وإنّما تبدأ وتنمو داخل الجماعة فالفرد الوحيد أو الذي ولد وحيدا في مكان مهجور أو في غابة لن تكون له لغة، فهذه الأخيرة تتكون وتنمو نتيجة للتفاعل والرّغبة في التعاون بين الأفراد أي في جماعة."[1]

[1] علي أحمد مذكور، تدريس فنون اللغة العربية، ص33

3- عوامل دخول اللّغات الأجنبية إلى الجزائر :

تختلف اللّغات الإنسانية في مبلغ انتشارها اختلافا كبيرا، وذلك راجع للعوامل والأسباب المختلفة المساعدة لها ومن بينها نذكر:

-1نزوح عناصر أجنبية إلى البلد، وهذا قد يحدث على إثر فتح أو استعمار أو حرب أو هجرة أي أن ينزح إلى البلد عنصر أجنبي ينطق بلغة غير لغة أهله.[1]

كما حدث في الجزائر إذ مكث فيها الاستعمار الفرنسي قرنا ونصف، ممّا أدى إلى تعايش اللّغة الفرنسية بجانب اللّغات المتواجدة، فترك هذا الأخير أثرا للّغة الفرنسية حتى بعد خروج الاستعمار.

-2تجاور شعبين مختلفين في اللّغة؛ إذ يتيح هذا التجاور فرصا كثيرة لاحتكاك لغتيهما فتشتبكان.[2]

تعتبر بعض عوامل وأسباب دخول اللّغات الأجنبية إلى الجزائر رغم ما تحمله من جوانب سلبية وإيجابية كعنصر تجديد للثقافة واطلاع واسع على ثقافة الغرب.

إنّ الواقع اللّغوي الذي تعيشه الجزائر نتج عن صراع لغوي بين ثلاثة أطراف: اللّغة العربية الفصحى، والعامية واللّغة الفرنسية، وهذا الصراع هو نتيجة مخلفات الاستعمار الفرنسي الذي سعى إلى محاربة اللّغة العربية وتهميشها لإحلال الفرنسية مكانها. وهذا ما أدى بالجزائريين إلى استعمال العامية للحفاظ على هويتهم العربية الإسلامية، بالرغم من ذلك نلاحظ أنّ الجزائر ماتزال إلى يومنا هذا تعاني من هذا الصراع.

عند الحديث عن الواقع اللّغوي في الجزائر نواجه مشكلة كبيرة وهي إهمال اللّغة العربية الفصحى، وإحلال العامية مكانها، والتي تغلغلت واخترقت المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية، وكذا الفرنسية التي تنافسها

[1] علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط9، نهضة مصر للطباعة، 2004، ص230

[2] المرجع نفسه، ص240

في ميادين شتى مثل التعليم وبعض المعاملات الإدارية، وفي الاستعمال اليومي عند الفئة المثقفة من الشعب.

إنّ مناقشة موضوع اللّغة العربية في الجزائر ليس بالشيء الجديد، شأنها شأن الدّول العربية التي أصبحت تعاني من تراجع استعمال اللّغة العربية الفصحى لحساب اللّغة العامية واللّغات الأجنبية، نرى أنّ اللّغة العربية في الجزائر تشهد صراعا مع اللّغة العامية المنتشرة في أوساط المجتمع، والتي يستخدمها جل هذا الشعب، وكذا صراعا مع اللّغة الفرنسية، إذ ماتزال إلى يومنا هذا وبعد مرور ستين سنة على استقلال الجزائر تستعمل من قبل النخبة من الجزائريين، وكذا استعمالها في بعض الإدارات والتعليم (العلمي منه والتقني).

ونتج عن هذه الظاهرة تفاوت في استعمال اللّغات في الجزائر، إذ إنّ العربية الفصحى والفرنسية لا تستعمل إلاّ من طرف النخبة المثقفة من الجزائريين وأغلبية الشعب يستعمل اللّغة العامية إضافة إلى الأمازيغية في بعض المناطق من الجزائر.

4- الصراع بين اللّغة العربية الفصحى والفرنسية :

رغم استقلال الجزائر إلّا أنّها لم تتمكن من الاستقلال عن فرنسا لغويا، وذلك لتفوق استعمال اللّغة الفرنسية على العربية الفصحى لعوامل اجتماعية وثقافية، بحيث أصبح الحديث باللّغة الفرنسية مرتبطا بالحداثة والتطور في الذهنية الجزائرية، ونلاحظ أنّه ورغم كثرة استعمال الدارجات في معظم المناطق الجزائرية، إلاّ أنّها ليس لها توجيه تأثيري في الوضع اللّغوي كما في اللّغة الفرنسية (لغة أجنبية) ولكن بحكم عوامل سوسيوثقافية أصبحت مستعملة ولها تأثير كبير على المجتمع وانتشر بشكل دائم خاصة في السنوات الأخيرة.

إنّ استعمال اللّغة الفرنسية في الجزائر راجع إلى العهد الاستعماري الذي قام بفرنسة التّعليم إذ "كان التّعليم أيام الحكومة الفرنسية استعماريا بحتا لا يعترف باللّغة العربية ولا يقيم لوجودها أي حساب في جميع مراحل التّعليم." لم يكتف بإلزامها في ميدان التّعليم فقط بل فرضها أيضا في الإدارة وأجهزة الاعلام فرضا، كما فرض على المدن والمؤسسات أسماء جديدة لقادة الاحتلال مثل لافيرجي ، بيجو". وذلك بهدف جعل البيئة الثقافية الجزائرية قطعة من البيئة الثقافية الفرنسية.

وقد اعتمدت فرنسا لفرض اللّغة الفرنسية والقضاء على اللّغة العربية عدة أساليب أهمها:

-حظر استعمال اللّغة العربية في المجال الرسمي حظرا مطلقا فلا وثيقة تقبل إداريا إلاّ إذا كانت مكتوبة باللّغة الفرنسية حتى أسماء المحلات والأماكن العامة والتواقيع على الوثائق الكل باللّغة الفرنسية. [1]

-عدم السماح للأهالي بتأسيس المدارس و المعاهد الخاصة، التي تعتمد اللّغة العربية في التّدريس ولو بأموالهم الخاصة، واشترطت على هيئات التّعليم العربي إتقان اللّغة الفرنسية للحصول على رخصة التّعليم من الإدارة الفرنسية.[2]

فالفرنسة هي إحلال اللّغة الفرنسية مكان اللّغة العربية في جميع المجالات والقطاعات وأهمّها قطاع التعليم، وذلك بهدف جعل المجتمع الجزائري ككل فرنسي اللّسان والثقافة، ومنه نرى أنّ التلميذ الجزائري

وبسبب هذا الخلط في اللّغات؛ أصبح لا يستطيع إتقان لا اللّغة العربية الفصحى ولا الفرنسية وكذا اللّغة الأمازيغية.

[1] أحمد بن نعمان،" وضع اللغة العربية في عهد الاحتلال" مجلة اللغة العربية من محنة الكولونيالية الى إشراقة الثورة التحريرية، المجلس الأعلى للغة العربية، دار الامة،2005 ، ص235

[2] المرجع نفسه، ص235

ممّا اضطر مسؤولي التّعليم في الجزائر إلى ابتكار ما سموه ب (اللّغة العربية الكلاسيكية) وهي اللّهجة العامية الجزائرية. إذ نشط أعوان الإدارة الاستعمارية (من الجزائريين مزدوجي اللّغة) في وضع بعض الكتب المدرسية باللّهجة العامية الجزائرية التي هي خليط من البربرية والعربية والتركية، والفرنسية والمالطية، واعتبروها هي اللّغة العربية الحية[1].

ومن رموز الدّولة وسيادتها لدينا اللّغة؛ وهذا ما أدى بظهور سياسة التّعريب.

5-التّعريب في الجزائر :

مفهوم التّعريب : ظاهرة التّعريب بالمفهوم الحديث هي ما يسمى بالتنوع والتعدد والتميز، من دلالة المصطلحات الرائجة وفقا للظروف السياسية والاجتماعية التي يمر بها كل بلد عربي.

"وتبعا للاجتهادات وللكتابات المنشورة داخل كل بلد يعتبر التّعريب من أهم شواغل سياساته، وهذا هو المفهوم القطري للتعريب".[2]

بحيث للعملية التّعريبية خصوصيات مختلفة محليا، من قطر عربي إلى آخر ويرتبط بذلك "التّعريب الظرفي أي التّعريب السياسي الذي يستجيب لرغبات ملحة صادرة من فئات من الرأي العام الوطني داخل القطر العربي المعين، والتي تضغط على النظام الحاكم القائم فيها لإصدار قرارات حكومية تعريبية تمثل في ذاتها اختيارا سياسيا شعبيا عاما، وذلك بهدف معين هو أن تكون اللّغة العربية أداة تثقيف ومعرفة وتوجيه سياسي وتنظيم اجتماعي واقتصادي."[3]

---

[1] أحمد بن نعمان،" وضع اللغة العربية في عهد الاحتلال" مجلة اللغة العربية من محنة الكولونيالية الى إشراقة الثورة التحريرية، ص 227

[2] نازلي معوض أحمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1986، ص41

[3] المرجع نفسه ، ص42

أي أنّ العملية التّعريبية عبارة عن نشاط توعوي شامل للشعب عامة ضمن البلد المعني.

"تميز النموذج المشرقي للتّعريب أي التّعريب في بلدان المشرق العربي الممتد من مصر والسودان في إفريقيا ليشمل كل البلاد العربية الآسيوية، بالإطارات الهيكلية الفنية الواضحة المتمثلة في مؤسسات المجامع اللّغوية العربية (في القاهرة ودمشق وبغداد وعمان) كما اتسم على الدوام بالسمة اللفظية الفنية وبالصبغة التخصصية الدقيقة." [1]

أما المفهوم المغربي للتّعريب فهو النموذج الأمثل لشمول عملية التّعريب، وعموميتها لجميع نواحي النشاط الإنساني داخل المجتمع المعين في القطر العربي المغربي، ذلك أنّ التّعريب بالمغرب هو إحلال اللّغة العربية في التعليم محل اللّغات الأجنبية وتوسيع اللّغة العربية بإدخال مصطلحات جديدة عليها وإلزام الإدارة بعدم استعمال لغة دون اللّغة العربية والعمل على أن تكون لغة الاتصال هي اللّغة العربية وحدها والدعاية لها ومقاومة كل اللذين يناهضون لغتهم للتفاهم فيما بينهم بلغة أجنبية."[2] إذن فالتّعريب هو اعتبار اللّغة العربية هي الوسيلة الوحيدة للتواصل، والتي بها يتمكن الفرد من التعبير عن أحاسيسه وعواطفه وعن كل ما يجول في خاطره من أفكار.

التّعريب من أهم القضايا التي تطرق إليها المفكر والكاتب الجزائري **مولود قاسم نايت بلقاسم** لاسترجاع الهوية الوطنية، لذلك يعتبر "رجل التعريب الأول" وبالرغم من إتقانه لسبع لغات عالمية وأخرى قومية، إلاّ أنّ اللّغة العربية احتلت حيزا بارزا كونها لغة القرآن الكريم.

وقد نادى إلى استخدام وتعميم اللّغة العربية والتخلص من اللّغة الفرنسية المزروعة في أذهان الجزائريين.

[1] نازلي معوض أحمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي ، ص42

[2] المرجع نفسه، ص43

ولكن وقبل كل شيء أراد أولا تنقية عقول وقلوب مستخدمي الفرنسية وذلك في قوله :"فإذا أردنا التّعريب فعلينا قبل كل شيء البدء بتطهير الأدمغة وتصفية القلوب لدى هذه الطائفة من مواطنينا ،من إخواننا في كل شيء لا في هذا الإمساخ، فقبل استئصال هذه الزائدة الدودية لدى كل الطائفة أي قبل تعريب الأمخاخ والقلوب لا يمكن لنا النجاح في تعريب الألسنة."[1] ونجده يصفهم بالجاهلين ويقسمهم إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الجماعة التي تسخر من اللّغة العربية وتستهين بها في نظرهم أنها لا تتوافق مع العصر الحديث؛ لافتقارها للألفاظ والمعاني العلمية الحديثة ،"فمن النوع الأول الذين عندما يرون الآلات الكتابية العربية يقهقهون ويشبهون الحروف العربية ب "البرمسيل" أو رؤوس الذباب ...ويحكمون على هذه اللّغة بالجمود والموت والوقوف لدى حدود العصور الوسطى ولم تعد لغة علمية ولم تعد صالحة إلا للمسجد كاللاتينية للكنائس وفي أحسن حال للخطب الرنانة الجوفاء."[2]أي أنّها انتهت وماتت مع العصور الوسطى وليس لها أي وظيفة اليوم، إلّا في المساجد وصالحة للخطب التي لا فائدة منها فقط.

النوع الثاني: وهذه الفئة لديها نفس نظرة الفئة السابقة بحيث "لا يختلفون مع النوع الأول في شيء ،فهم كذلك يشكون في اللّغة العربية وحسب تفكيرهم لا مكانة لها بين اللّغات العلمية الكبرى ويحتقرونها كأصحاب النوع الأول ينظرون نظرة شفقة لمستخدميها ويستعلون عليهم."[3]

النوع الثالث: تلك الجماعة التي تجدها تتكلم اللّغة الفرنسية ولكن دون قصد؛ أي بقيت معششة في أذهانهم منذ الاستعمار" وهذا الأخير هو الأحسن نسبيا...فهم الذين دست في أعماقهم بذور المستعمر، وتأثروا بها ويبرز ذلك في سلوكهم بدون شعور ولا نية سيئة منهم وهؤلاء نجدهم من بين أحسن عناصرنا الوطنية."[4]

نلاحظ أنّه يفضل الفئة الثالثة على الفئات الأخرى، وقدم لنا مجموعة من الأمثلة نذكر منها:

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، انية واصالة، د ط، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص20

[2] المصدر نفسه، ص20-21

[3] نفسه، ص21

[4] نفسه، ص22

"أنّه في أحد الجرائد الوطنية وضع أسماء أبطالنا الشهداء وقد بدأوا بالاسم العائلي قبل الاسم الشخصي وهذه الطريقة طبقتها فرنسا في الجزائر في الحقبة الاستعمارية ،وفرنسا نفسها لا تستخدم هذه الطريقة في بلادها ولا توجد لا عند العرب ولا عند الغرب، ففي فرنسا وبقية العالم يبدأ بالاسم الشخصي ويتلوه العائلي، وقد كتبوا" زيروت يوسف "و"عيسات ايدير" بدلا أن يكتبوا" :"يوسف زيروت"، و"ايدير عيسات."[1]

وما نلاحظه طبعا أنّ هذه الطريقة لا تزال إلى يومنا هذا تطبق في مؤسّساتنا.

ومنه فالتّعريب ضم ثلاثة قطاعات «التّعليم والمحيط والإدارة». [2]

فأراد استخدام اللّغة العربية في التدريس والمحيط أي داخل المجتمع، وكذا في المؤسسات الإدارية وتعريب كل الوثائق الإدارية.

إذن نلاحظ أنّ القضية ليست فقط مسألة كلام أو نطق، كيف لا وهي عنوان الهوية ودليل الوجود.

« فاللّغة من أهم عناصر الأنية والهوية التي أولاها الكاتب مولود قاسم أهمية جوهرية في كتاباته، وكذا أصر على تعميم استعمالها في جميع المؤسسات الإدارية في الدّولة. وهو ما حثه على إصدار قانون في 26افريل1968، الذي يشترط استعمال اللّغة العربية في المؤسسات الإدارية، كما ينص أيضا على أنّه لكل مترشح لوظيفة ما في الدولة أن تكون له معرفة باللّغة الوطنية بصفة خاصة». [3]ونرى أنّه بدأ بالقطاعات الكبرى التي لها أثر بالغ على الشعب ومنها:

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، انية وأصالة، ص24

[2] المصدر نفسه، ص23

[3] أحمد بن نعمان،" وضع اللغة العربية في عهد الاحتلال" مجلة اللغة العربية من محنة الكولونيالية الى إشراقة الثورة التحريرية، ص113

الحكومة والوزارة:

بدأت مسألة التّعريب من الإدارات والحكومة كونها المحور والمركز في تسيير البلاد. « وعلى الرّغم من الصعوبات المشار إليها فإنّ هناك بعض الوزارات استطاعت أن تحقق نتائج طيبة مثل وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية التي لا يوجد بها موظف يجهل العربية ،ووزارة الدفاع التي شرعت في هذه العملية قبل صدور الأمر القاضي بوجوب تعلم العربية ،وقد حصلت هذه الوزارة خلال السنتين 1971و1972،على نتائج جيّدة حيث نجح بها في امتحان الشهادة الابتدائية المعربة 3682 مرشح من الكبار طبعا...ووزارة العدل التي استطاعت بإرادة وزيرها الأسبق أن تحقق نتائج عظيمة فتعرب المرافعات والوثائق الصادرة عنها كشهادة الجنسية وشهادة خلو السوابق العدلية».[1]وكانت هذه أهم النقاط التي ركز عليها في هذا القطاع.

التعليم:

إنّ استخدام وتعميم اللّغة العربية في مجال التعليم يتم بواسطة تطبيق النقاط الاتية:

-إجبار المدرسين أو المربين على استعمال اللّغة العربية الفصحى سواء في دور الحضانة أم المدرسة خاصة في المرحلة الأولى من التعليم لاكتساب الطفل لملكة الفصحى.

-ضرورة تنظيم دورات تدريبية للأساتذة وذلك لاستدراك الأخطاء الشائعة في استعمالهم للّغة العربية.

-التحفيز على التّرجمة والكتابة والنشر باللّغة العربية في شتى الميادين.

إذ «كان المفروض على وزارة التّربية غداة الاستقلال أن تستجيب لطلب الدّول العربية بفتح معاهد لإعداد المعلم المعرب بالجزائر، تطبيقا للقرار الصادر عن مؤتمر المعلمين العرب، الذي عقد في بيروت عام1962،

[1] عثمان السعدي، التّعريب في الجزائر، دار الأمة للطباعة، الجزائر، ص66 -67

بطلب من وفد جبهة التحرير الوطني في المؤتمر (قبل اعلان الاستقلال) هذا القرار الذي يحث كل دولة عربية على فتح معهد للمعلمين بالجزائر على نفقتها أي على نفقة الدّول العربية.» [1]

ومنه نقول إنّه كان من الضروري إنشاء مدارس ومعاهد لإعداد المعلم المعرّب، وذلك تطبيقا لقرار مؤتمر المعلمين في بيروت.

الإدارة: وكانت خطوة كبيرة في مجال تعريب الإدارة. «في شهر فبراير (شباط)ومارس(اذار)1980راحت لجنة التّربية والتّكوين والثقافة التابعة للجنة المركزية تعد ملف تعريب الإدارة والعمل...وأصدرت توصيات، وهي عبارة عن خطة عمل علمية لتعريب الإدارة وسائر مرافق الحياة ولو كتب لهذه التوصيات أن تطبق بجدية وإخلاص لرأينا الجزائر وقد تعربت إدارتها وحقول العمل فيها وبالكامل بحلول عام 1980م. لكن ونتيجة لتحرك غلاة الفرنسة بالإدارة فقد جمدت هذه التوصيات ووضعت على الرف.» [2]

وبالرّغم من أنّ معظم الوثائق البسيطة كالمنشورات والتعليمات والمذكرات ... ووثائق الحالة المدنية ووثائق الهوية والصكوك البريدية تصدر كلها باللّغة العربية بعدما كانت تصدر باللّغة الفرنسية، إلا أنّه ماتزال بعض الميادين لم تعرب كليا، إذ تبقى اللّغة الفرنسية هي اللّغة التي يتعامل بها في مختلف الميادين.

ويرجع السبب في تراجع استعمال اللّغة العربية الفصحى في الإدارة إلى:

1- عدم حدوث تغيير في لغة الإدارة سواء على مستوى الإدارات أو وحدات الإنتاج ولم تتغير بالتالي لغة الإدارة الموروثة عن العهد الاستعماري.

[1] عثمان السعدي، التعريب في الجزائر ، ص53

[2] المصدر نفسه، ص97-89

2-عمل الموظفون السامون والمناهضون للتعريب على إيجاد نوع من عدم التوافق بين ساعات التدريس من جهة وأوقات الإنتاج والعمل والراحة والطعام من جهة ثانية.

3-عدم توفير قاعات للدرس.

4-قلة عدد المعلمين وإن وجدوا ففي معظم الحالات غير أكفاء تنقصهم الخبرة.

5-الخلط بين عملية التّعريب وعملية محو الأمية.[1]

وكذا الدراسات والبحوث: نظرا لنقص المراجع والمصادر في علم الإدارة باللّغة العربية في الجزائر، أي أغلبية البحوث المنجزة من قبل المختصين في علم الإدارة تتم باللّغة الأجنبية وبالفرنسية.

- 6الازدواجية اللّغوية في الإدارة العامة الجزائرية :

إنّ احتكاك اللّغة بغيرها من اللّغات يؤثر عليها إمّا بالسلب أو بالإيجاب، ويستوجب ذلك حدوث تغيرات مختلفة للّغة، ومنه يمكن أن يكون في المجتمع لغتان مختلفتان وذلك حسب الظروف إمّا (اقتصادية، سياسية، قومية أو دينية) أي يمكن للفرد أن يتعلم لغة غير لغته الأم.

ونفهم مما سبق أنّنا أمام ظاهرتين لغويتين مختلفتين:

1-معرفة لغتين من أصل واحد "اللّغة الأم إلى جانب لهجة محلية."

2-معرفة لغتين مختلفتي الأصول "كالعربية إلى جانب الإنجليزية مثلا."

بحيث اختلف العلماء في تخصص مفهوم دقيق لكل ظاهرة من هاتين الظاهرتين إذ نجد منهم من يسمي الأولى: بالازدواجية اللّغوية والثانية: بالثنائية اللّغوية وهناك من يقول العكس.

[1] عثمان السعدي، التعريب في الجزائر، ص64 -65

وكذا نجد فئة من العلماء أصحاب رأي مخالف أي في نظرهم أنّ ازدواجية اللّغة Diglossia وثنائية اللّغةBilingualism يحملان نفس المعنى.

ومنه عند اطلاعنا على مفاهيم بعض علماء الغرب نجد اختلافا واضحا في تحديدهم لمفهوم كل من المصطلحين، وهذا ما أدى إلى تموج وخلط لدى علمائنا.

فقد ظهر «مصطلح Diglossie أوّل ما ظهر عند الفرنسيين على يد العالم "وليام مارسيه" William Marcais الذي نحت هذا الاصطلاح Diglossia عام 1930 وعرّفه بقوله: "هو التنافس بين لغة أدبية مكتوبة ،ولغة عامية شائعة».[1]

وفي عام «1959نقل شارل فرغسونCharles Ferguson مصطلح Diglossia إلى الإنجليزية، ليدل به على شكلين مختلفين من الاستخدام للسان نفسه، أي أنّه تنافس بين تنوعين للسان واحد، ووجود وضع مختلف لكل من هذين الشكلين اللّغويين إذ يستخدم أحدهما في الحياة اليومية العامة، ويستخدم الآخر في الأمور الرسمية والدوائر الحكومية في المدارس والمحاكم والوزارات وغيرها».[2]

إذن فاللّغة الرسمية كاللّغة العربية الفصحى تستعمل في الإدارات والوزارات والمدارس؛ أما اللّغة العامية هي اللّغة الكلامية المستخدمة من قبل الشّعب في حياتهم اليومية.

«هكذا وضع فرغسون الحدود العامة لمصطلح Diglossia وقصد به الازدواج اللّغوي الذي يقوم على تنوعات مختلفة للسان واحد»[3]

[1] إبراهيم كايد محمود، "الازدواجية اللغوية" العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، 2002، ع1، ص55

[2] المرجع نفسه، ص55-56

[3] نفسه، ص56

ويعود ذلك لمدى تشابه اللّغتين في الخصائص واحتكاكهما ببعضهما البعض، ما أدى إلى نوع من المزيج اللّغوي.

وقد ترجم الأستاذ "فرحات بلولي" في رسالته الموسومة "بظاهرة التعاقب اللّغوي في لغة الصحافة الرياضية" الازدواجية اللّغوية Bilinguisme والثنائية اللّغوية Diglossie وأوجز مفهوم الازدواجية

في أنّها: "تمكن الشخص من استخدام لغتين بشكل متساو."[1]وهي تمكن الفرد من إجادة لغتين بنفس الجدارة.

والثنائية هي: استعمال بعض المتكلمين في خطاباتهم الجماعية تحت تأثير مختلف الشروط، تنوعين أو أكثر للّغة نفسها"[2] وهو ما نقصده باللّغة الفصحى والعامية.

الازدواجية اللّغوية:

أغلب العلماء لم يتفقوا على مفهوم هذه الظاهرة اللّغوية: «فكلمة ازدواجية ترجمة للمصطلح الإنجليزيDiglosslia ويعتقد البعض أنّ أول من تحدث عن ظاهرة الازدواج اللّغوي هو العالم الألماني كارل كر مباخر Karl Krombacher عام1902 إلاّ أنّ هذا القول لم يحظ بتأييد كثير من العلماء، فذهب بعضهم إلى القول بأنّ العالم الفرنسي "وليم مارسيه" "هو الذي نحت هذا المصطلح بالفرنسية » La diaglossia.[3]

يقول أندريه مارتني:« André Martinetنميل إذن إلى أن نخصص تحت مفردة الازدواجية الألسنية موقفا لغويا اجتماعيا، حيث تستخدم بشكل تنافسي لهجتان لهما وضع اجتماعي ثقافي مختلف: الأولى باعتبارها

[1] فرحات بلولي، ظاهرة التعاقب اللغوي في لغة الصحافة الرياضية جريدة الهدف أنموذجا، مخبر الممارسات اللغوية، الجزائر ،2012، ص14

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[3] إبراهيم كايد محمود،" الازدواجية اللغوية" العربية الفصحى بين الازدواجية والثنائية اللغوية، ص61-62

لغة محلية، أي شكلا لغويا مكتسبا أولويا ومستخدما في الحياة اليومية، والأخرى لسانا يفرض استخدامه في بعض الظروف من قبل أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة.»[1]

إذن الازدواج اللّغوي يقوم على معيارين إثنين: تنافس بين نمطين عائدين لنفس اللّغة. «ووضع مختلف لهذين النمطين من حيث الوظيفة والمكانة، فالازدواج اللّغوي يخصص وظيفة لكل من الفصحى والعامية.» [2]

فاللّغة الفصحى مخصصة للاستخدام الرسمي في الجامعات والمدارس والمؤسسات الإدارية والوزارات، أمّا العامية مخصصة للاستخدام اليومي بين عامة الناس.

ومنه نرى أنّ تنوع اللّغة في الاستخدام راجع لعدّة أسباب نذكر منها:

*التطور اللّغوي في كل مستويات اللّغة : –المستوى الصوتي : أي انحراف بعض الأصوات عن مخارجها.

–المستوى النحوي : عدم مراعاة علامات الاعراب إن نطقت.

–المستوى الدلالي : وما يطرأ على معاني الألفاظ من تغير جراء أمور نفسية أو اجتماعية.

*كذلك فإن الفوارق الطبقية بين طبقات المجتمع لها دور في ظهور مثل هذه اللّهجات.

*دور الاحتكاك اللّغوي بين اللّغات وما ينتج عنه من ظهور لغات أو لهجات جديدة.

*اختلاف البيئات داخل المجتمع الواحد ،له دور هام في ظهور الازدواجية اللّغوية.[3]

[1] إبراهيم كايد محمود،" الازدواجية اللغوية" العربية الفصحى بين الازدواجية والثنائية اللغوية، ص62

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[3] نفسه

ونظرا لكل هذه الظروف لا يمكن للّغة الأم أن تبقى على حالها دون تغير أو تقدم. إذن الازدواج اللّغوي ظاهرة حتمية كائنة في كل اللّغات دون استثناء، أي في كل لغة من لغات العالم نجد لغة فصيحة وأخرى عامية.

الثنائية اللّغوية:

هذا المصطلح ترجمة للمصطلح الإنجليزي Bilingualism وقد اختلفت الآراء والتعريفات حول ظاهرة الثنائية اللّغوية. «فقد عرّفها ليونارد بلومفيلدBloomfield Leonardبأنّها إجادة الفرد التامة للغتين.»

أمّا محمد الخولي فقد عرّفها بطريقة أكثر دقة وشمولية فقال: «الثنائية اللّغوية هي استعمال الفرد أو الجماعة للغتين بأية درجة من الاتقان ولأيّة مهارة من مهارات اللّغة ولأي هدف من الأهداف.» [1]

إذن الثنائية تدل على الوضع اللّغوي في المجتمع الواحد أي استعمال لغتين مختلفتين كالفرنسية والانجليزية.

ويعود منشأ هذه الظاهرة لعدّة أسباب نذكر أهمها:

الهجرة الجماعية: التي تحدث لأسباب عدّة (اقتصادية أو سياسية أو دينية أو اجتماعية) فقد تهاجر أعداد كبيرة من البلاد الفقيرة إلى بلاد أكثر غنى، بحثا عن العمل، وهربا من الفقر والجوع والمرض.

الغزو العسكري والاحتلال : «قد تغزو أمة، أمة أخرى لسبب من الأسباب مما يترتب عنه انتشار اللّغة الغازية التي تبدأ بمحاولة فرض هيمنتها وسلطانها على اللّغة المغزوة » [2]

في الجزائر على سبيل المثال أثناء الاستعمار الفرنسي فرضت فرنسا لغتها في كل القطاعات وأصبح الجزائريون يتحدثون اللّغة الفرنسية إلى جانب اللّغة العربية وهذا ما يسمى بالثنائية اللّغوية.

[1] إبراهيم كايد محمود،" الثنائية اللغوية" العربية الفصحى بين الازدواجية والثنائية اللغوية، ص76

[2] المرجع نفسه، ص77

المصاهرة والتزاوج: «التزاوج بين الأجناس وأبناء القوميات المختلفة سبب من أسباب ظهور الثنائية، لأنّ الأبناء يستعملون اللّغة التي يسمعونها، فسيأخذون شيئا من لغة الأم وشيئا من لغة الأب. فهم بهذا يمارسون الثنائية اللّغوية. »[1]ومنه هذه الثنائية المستعملة في المنزل تسمى ثنائية منزلية.Home bilingualism

العقيدة والدين: «إذا انتشرت عقيدة أو ديانة معيّنة في هذا البلد أو ذاك، فإنّها ستحمل لغتها معها إلى ذلك البلد وسيؤدي اعتناق تلك الديانة إلى انتشار لغتها في ذلك البلد وقد حمل الدّين الإسلامي اللّغة العربية إلى البلدان التي فتحها المسلمون، وانتشرت العربية فيها».[2] وانتشار العربية أدى إلى ظهور الثنائية اللّغوية في تلك المناطق.

ونرى أنّ الجزائر كذلك لم تسلم من هذه الظاهرة بحيث هي الأخرى تعاني من الازدواجية اللّغوية وبكثرة، بحيث أنّها لا تقابلها العامية فحسب بل كل ولاية من ولاياتها لها لهجة خاصة بها، أمّا الثنائية اللّغوية في الجزائر قد ظهرت جراء الاستعمار الفرنسي للبلاد الذي حتّم استعمال اللّغة الفرنسية في جل المجالات.

ومنه نلاحظ انه من الضروري الاهتمام باللغة العربية الفصحى كونها لغة بسيطة ميسرة بحيث تتمكن كل فئات المجتمع من التواصل بها بمختلف طبقاته الثقافية، وذلك بوضع لغة عربية بسيطة واضحة تتحقق فيها معايير الفصاحة اللّغوية.

-تهذيب الكلمات الدخيلة وإخضاعها لقوانين اللّغة العربية.

-تسخير الأحزاب السياسية لنشر اللّغة العربية المبسطة من خلال تجمعاتها وملتقياتها.

-توجيه كليات الإعلام والاتصال إلى دراسة اللّغة العربية ليتمكنوا من النطق السليم للكلمات.

[1] إبراهيم كايد محمود،" الثنائية اللغوية" العربية الفصحى بين الازدواجية والثنائية اللغوية، ص78

[2] المرجع نفسه، ص79

ماهية الإدارة(الجزائرية):

إنّ الجزائر من بين الدول التي اتّبعت نظام الإدارة المحلية والذي يتخذ البلديّة كوحدة أساسية في تقسيمه الإداري نتيجة التّوسع الكمي الكبير في وظائف الدولة وتعقد وتشعب مسؤولياتها ومشكلاتها، بالإضافة إلى التّوسع الكيفي في حقوق المواطنين، ومحاولة السلطات القائمة في البلاد وترسيخ مبدأ الديمقراطية لاسيما على المستوى المحلي.

فانطلاقا من كون البلديّة من أهم ركائز الديمقراطية الإدارية المحلية وقربا من سكان الوحدات المحلية، فإنّ البلديّة عرفت تغيرات كثيرة وتطورات شتى جراء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى التّاريخية التي مرّت بها الجزائر وتأثير ذلك على كيفية إنشائها وتشكيلها وسير عملها وحتى اختصاصاتها وصلاحيتها.

ونظرا لأهمية البلديّة في التنظيم الإداري الجزائري نجد أنّ المشرع خصها بمجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمات التي ساعدتها على تلبية حاجات مواطنيها، وتعتبر حلقة وصل حقيقية بين الإدارة والمواطن.ومنه سنتطرق إلى أهم المفاهيم الخاصة بالإدارة: "الإدارة هي فن تحقيق الأشياء من خلال الآخرين" مع بساطة ووضوح هذا التعريف، إلاّ أنّه بيّن لنا المكانة الجوهرية للإدارة.

تعريف الإدارة: هناك تعريفات متعددة للإدارة يعكس كل منها مرحلة فكرية معيّنة، وخلفية معيّنة إذ تعتبر الإدارة أهم وجوه النشاط الإنساني، فهي ترتبط بحياة كل مجموعة وكل فرد من الأفراد وتعالج جانبا من أهم جوانب الحياة وهي تحقق الأهداف والغايات التي تسعى لبلوغها جميع المنظمات العاملة في المجتمع.

لقد تعددت تعاريف الإدارة لدينا الادارة لغة: ومن بينها نذكر ما جاء في معجم الرائد: أدار إدارة، (دور) أو الشيء: جعله يدور. الشيء: تعاطاه الأمر أو الرأي: أحاط به.

الإدارة(دور)1-مص، أدار2-"إدارة شركة أو مدرسة أو مؤسسة": الجهاز الذي يسير أمورها ويشرف على أعمالها.[1]

كما نجد تعريفا لغويا آخرا في كتاب القانون الإداري: أنّ كلمة الإدارة لغة: مشتقة من نعمل يدير وأدار أي يخطط وينظم ويوجّه ويراقب أنشطة وأعمال الناس الذين يجتمعون حول مهمة معيّنة أو هدف محدد".[2]

اصطلاحا: يعتبر تعريف الإدارة اصطلاحا من التعاريف التي اختلفت فيها وجهات النظر وتعددت فيها التخصصات لهذا لم يتفق الخبراء والباحثين على تعريف واضح وشامل من بين هذه التعريفات نذكر:

« تعني الإدارة بوصفها ممارسة أو نشاطا عملية تنظيم الجهود واستثمار الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية المتاحة من خلال التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وللوصول إلى هدف أو أهداف معيّنة وبالتالي فإنّها عملية اجتماعية شاملة ومستمرة. »"[3]

كما نجد تعريفا آخرا:

« والإدارة نشاط إنساني هادف يستمد مفاهيمه من علوم مختلفة، ويعمل على تحقيق النتائج بكفاءة وفعالية باستخدام موارد معيّنة.

كما تعرف الإدارة أيضا أنّها :« مهارة تحويل الموارد إلى مخرجات موجهة لتحقيق أهداف أو نتائج مرغوبة كما تعرف الإدارة بأنّها كافة الجهود الذهنية المرسومة والمستمرة لمجموعة من الأفراد التي تعمل على تحقيق أهداف الأعمال عن طريق اتخاذ القرارات من خلال استخدام أمثل الموارد البشرية والمادية للحصول على

[1] جبران مسعود، الرائد، ط7، دار العلم للملايين، بيروت،1992، ص36

[2] عمار عوابدي، القانون الإداري الجزء الأول النظام الإداري، ط 7، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص8

[3]السعيد مبروك إبراهيم، إدارة المكتبات الجامعية في ضوء اتجاهات الإدارة المعاصرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة،2012 ص18

أكمل النتائج بأقل تكلفة ممكنة مما يدعم استمرار الأعمال ونجاحها وكذلك يشبع حاجات ورغبات جماهيرها في الداخل والخارج »[1]

ومن خلال هذه التعريفات يمكننا القول إنّها اتفقت على أنّ الإدارة عملية والعملية عبارة عن سلسلة خطوات ومراحل ترتبط ببعضها البعض، وتؤدي في النهاية إلى تحقيق هدف معين أو مجموعة محددة من الأهداف.

خصائص الإدارة:

تتميز الإدارة بجملة من الصفات والخصائص الذاتية نذكر منها:

-1أنّ الإدارة ليست تنفيذا للأعمال بل الأعمال يتم تنفيذها بواسطة الآخرين.

-2أنّ الإدارة عملية مستمرة ومصدر استمراريتها هو استمرارية لقاء منظمات خدمة البيئة والتي تسعى لإشباع المجتمع من السلع والخدمات بأنواعها المختلفة.

-3أنّ الإدارة نشاط إنساني هادف فهي تتعامل عند تطبيقها مع الجماعة وبما ينطوي عليه هذا التعامل من علاقات وأيضا تسعى إلى تحقيق الأهداف التنظيمية.

-4أنّ الإدارة كعملية تنطوي على العديد من التصرفات أو المهام التي يقوم بها المدير وهذا المهام هي التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحضير والرقابة واتخاذ القرارات.

-5تتصف الإدارة بالتغير فبيئة المنظمة متغيرة والعنصر البشري متغير بطبعه وحاجاته وطموحاته أكثر تغيرا.

-6أنّ الإدارة الفعالة تستلزم دائما استخدام أنواع معيّنة من المعرفة والمهارة والإجراءات.[2]

[1] السعيد مبروك إبراهيم، إدارة المكتبات الجامعية في ضوء اتجاهات الإدارة المعاصرة، ص18-19

[2] زيد منير عبوي، الإدارة بالأهداف، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر، عمان ،2006، ص20-19

ومن خلال هذه الخصائص يمكن القول إنّ الإدارة عملية ضرورية في جميع المستويات والمجالات المختلفة الإدارية والتشغيلية.

أنواع الإدارة:

يمكن تصنيف الإدارة إلى عدّة أنواع، أمّا حسب متطلبات الدراسة فهي تنقسم إلى نوعين:

الإدارة العامة: لقد تعددت وتنوعت مفاهيم الإدارة العامة وذلك لاختلاف زاوية نظر كل باحث فنجد عمار عوابدي يعرفها كالآتي:" أنّها مجموعة العمليات والمبادئ والقواعد والأساليب العلمية والفنية والعملية والقانونية التي تجمع شتات الجهود والوسائل المادية والبشرية والتنظيمية العامة وتحركها وتوجهها بواسطة عمليات التخطيط والتنظيم والرقابة..."[1]

الإدارة الخاصة: ويعرّفها عوابدي عمار على أنّها :«إدارة الأنشطة التي تضمن إنتاج وتوزيع السلع والخدمات لتحقيق الربح »[2]

على ضوء ما سبق يمكن أن نستخلص أنّ الإدارة عبارة عن نشاط إنساني ذو طبيعة ذهنية تتجسد في شكل عملية متكاملة بفضل كل من التنظيم والرقابة والتوجيه لكافة الموارد البشرية وغير البشرية وذلك لتحقيق الأهداف بجدارة، ومنه نقول إنّ:

-الإدارة هي نشاط ذهني إنساني غير ملموس.

-الإدارة مرتبطة بالجماعة وليس بالفرد فقط.

[1] المرجع نفسه، ص11

[2] عمار عوابدي، القانون الإداري الجزء الأول النظام الإداري، ص09

وبالتالي فإنّ الإدارة مرتبطة بالجماعة منذ ولادتهم، وتستمر حتى وفاتهم على سبيل المثال البلدية وهي محور دراستنا هذه فهي تهتم بكل ما يخص الانسان طيلة حياته.

ماهية البلديّة:

تعريفها: تنص المادة 15من دستور1996على أنّ :"الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية" كما تنص المادة16من دستور1996على أن :"يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية."[1]

وقبل هذا نصت المادة الأولى من قانون البلديّة على أنّ :"البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية ،وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،وتتحدث بموجب قانون"[2]

-جماعة إقليمية : أي توجد لها اختصاصات داخل رقعة جغرافية معينة.

-أساسية : أي قاعدية، بمعنى هي أصغر جزء في التقسيم الإقليمي.

-تتمتع بالشخصية المعنوية أي لها وجود قانوني مستقل عن كل من الولاية والدولة، ولها حق التقاضي أمام القضاء، ولها ممثل قانوني هو رئيس المجلس البلدي، ويمكنها إبرام العقود، قبول الهبات...الخ

وحسب المادة الثانية من القانون90 -80المؤرخ في 7أبريل1990، المتعلق بالبلدية "للبلدية إقليم، اسم ومقر".[3]

[1] دستور1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع76، سنة1996

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع15، سنة1990

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 15

أما دستور1976فقد نص في مادته36الفقرة1على أن "المجموعات الإقليمية هي الولاية والبلدية "[1] أما بالنسبة للدساتير التي أقرت وأكدت الاصطلاحات، فنجد كل من دستوري1989 و1996حيث جاء فيها وبنفس الصياغة الأولى :"الجماعات الإقليمية للدولة هي الولاية والبلدية."[2]

أهميتها:

للبلدية أهمية بالغة، كونها عبارة عن هيئة قاعدية وجماعة إقليمية للدولة ضف إلى ذلك تعاملها المباشر مع المواطنين في حل انشغالاتهم، وتتمثل أهميتها في عدة نقاط نذكر منها:

-أنّ المجالس الشعبية البلديّة هي الأكثر عددا من المجالس المنتخبة الأخرى حيث بلغ عددها في الجزائر 1541مجلس.

-تعتبر البلديّة في التنظيم الإداري الجزائري أهم إدارة جوارية وأن المواطن كثير الاحتكاك بها دائم الاتصال بمصالحها بغرض تلبية سائر احتياجاته.

-تعتبر البلديّة طبقا للمادة 2من قانون 11-10المؤرخ في 22يونيو2011 قاعدة للامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

-أنّ مهام المجالس البلدية أوسع نطاقا مقارنة بباقي المجالس، مما يجعل المواطن أكثر احتكاكا بها مقارنة بباقي أجهزة الدولة[3].

[1] الجريدة الرسمية، ع94، سنة1976

[2]المادة 15الفقرة الأولى من دستور 1989، المتمم ر ج ج، ع09.سنة1989، ودستور1996، ج ر ج ج، ع76سنة1996

[3] عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، ط1، دار جسور للنشر، الجزائر، 2012، ص116-117

ومنه نرى أنّ اختصاصات البلديّة أشمل من اختصاصات باقي أجهزة الدّولة، ومع تشعب هذه الاختصاصات التي تتمتع بها البلديّة الجزائرية، وانخراطها في جل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا أنّ هذه الاختصاصات مقيدة بتدخل سلطة الرقابة، وذلك لتشديد الرقابة الإدارية على البلدية الجزائرية.

ومن خلال ما سبق يمكننا وضع رسم بياني موجز نبين فيه التقسيم الإداري اللامركزي، وذلك بتسمية بعض الدوائر والبلديات ومنه نذكر أنّ ولاية البويرة تقسم إلى12دائرة و45بلدية، ومنه نستنتج أنّ البلديّة عبارة عن تقسيم إداري هيكلي فحسب وهي جزء من الدائرة.

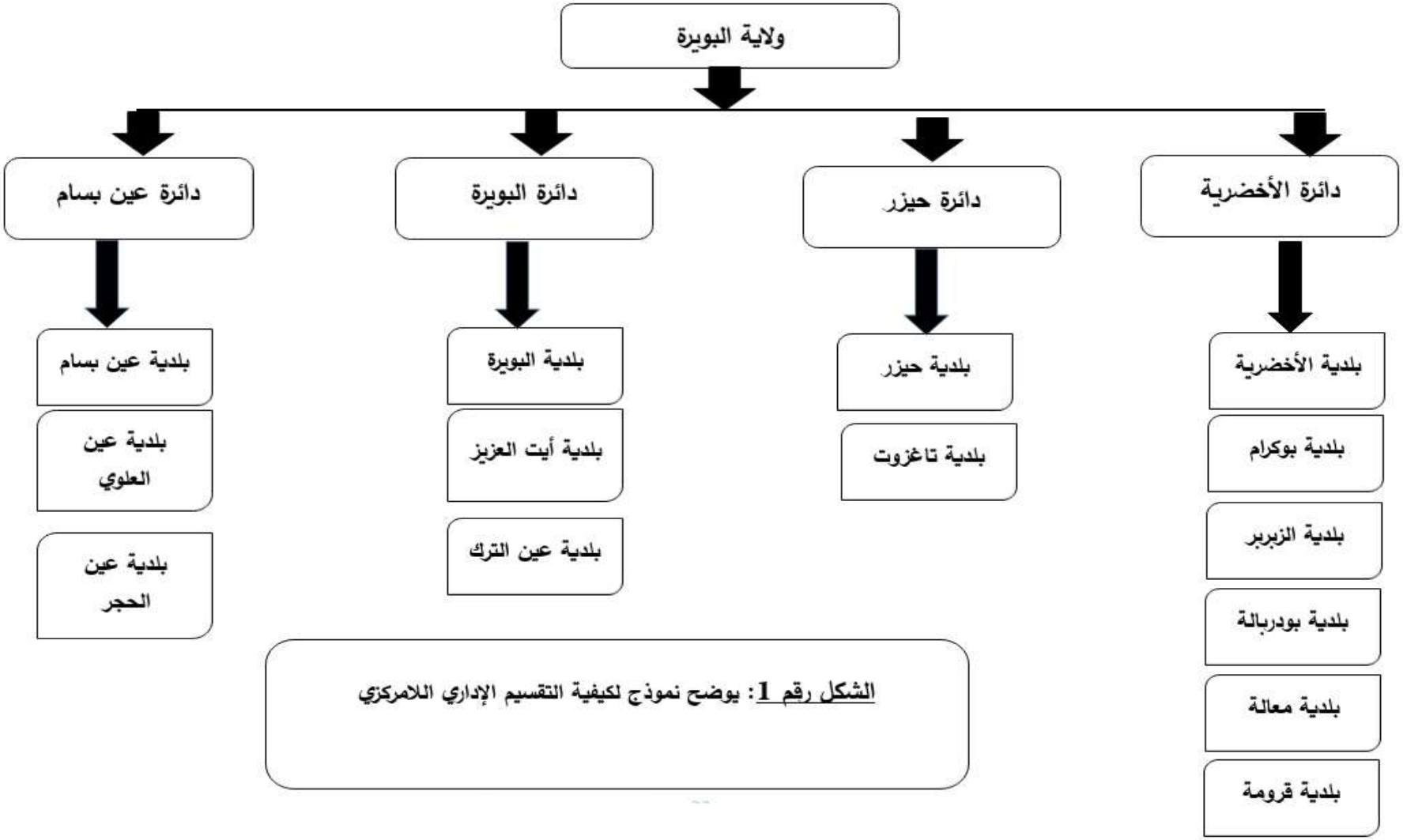

الشكل رقم 1: يوضح نموذج لكيفية التقسيم الإداري اللامركزي

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لاستعمال اللّغة العربية في بلدية عين الترك

- مكان الدّراسة
- دراسة تحليلية لوثائق مصلحة الحالة المدنية
- التّعريف بعيّنة الدّراسة
- تحليل نتائج الاستبانة

يتمحور موضوع بحثنا حول استعمال اللّغة العربية في الإدارة الجزائرية البلدية أنموذجا وما نصبوا إليه في هذا الموضوع تلمّس مدى استخدام اللّغة العربية الفصحى في وثائق مصلحة الحالة المدنية، ولمعرفة ذلك لا بد للقيام ببحث ميداني، وهذا يتطلب اتباع خطوات للوصول للأهداف والغايات التي نسعى إليها.

1-مكان الدّراسة:

أجريت الدّراسة الميدانية على مستوى بلدية عين الترك بالبويرة

تعريف بلديّة عين الترك:

تقع بلديّة عين الترك غرب مقر ولاية البويرة وتبعد عنها حوالي08كلم، وتقع على ارتفاع يقدر ب:560م يحدها من:

الغرب: بلديّة جباحية.

الشرق: بلديّة البويرة وبلدية ايت لعزيز.

الشمال: بلديتي عمر وجباحية.

الجنوب: بلديّة عين الحجر.

وتتميز بلديّة عين الترك بمتوسط عدد سكانها الذين يقدرون ب:7990نسمة حسب احصائيات سنة 2008 موزعين على حوالي 18تجمع سكاني وبمساحة إجمالية تقدر بحوالي:4500هكتار[1].

ومنه تمارس البلديّة صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخوّلة لها بموجب القانون.

[1] الجريدة الرسمية للبلدية، ع 46، المؤرخ في 19جمادى الثاني1427 م، 2006، ص63

وتساهم مع الدّولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.

نشأتها:

انبثقت بلديّة عين الترك عن التقسيم الإداري لسنة1985 إذ كانت تابعة لبلديّة البويرة إداريا واسم عين الترك نسبة لإقامة الأتراك بها منذ العهد العثماني بالجزائر[1].

ومنه وبمساعدة رئيس مصلحة الحالة المدنية لبلديّة عين الترك، تمكنا من إنجاز هذا الهيكل التنظيمي لمصالح البلدية.

[1]الجريدة الرسمية للبلدية، ع 46، 2006، ص63

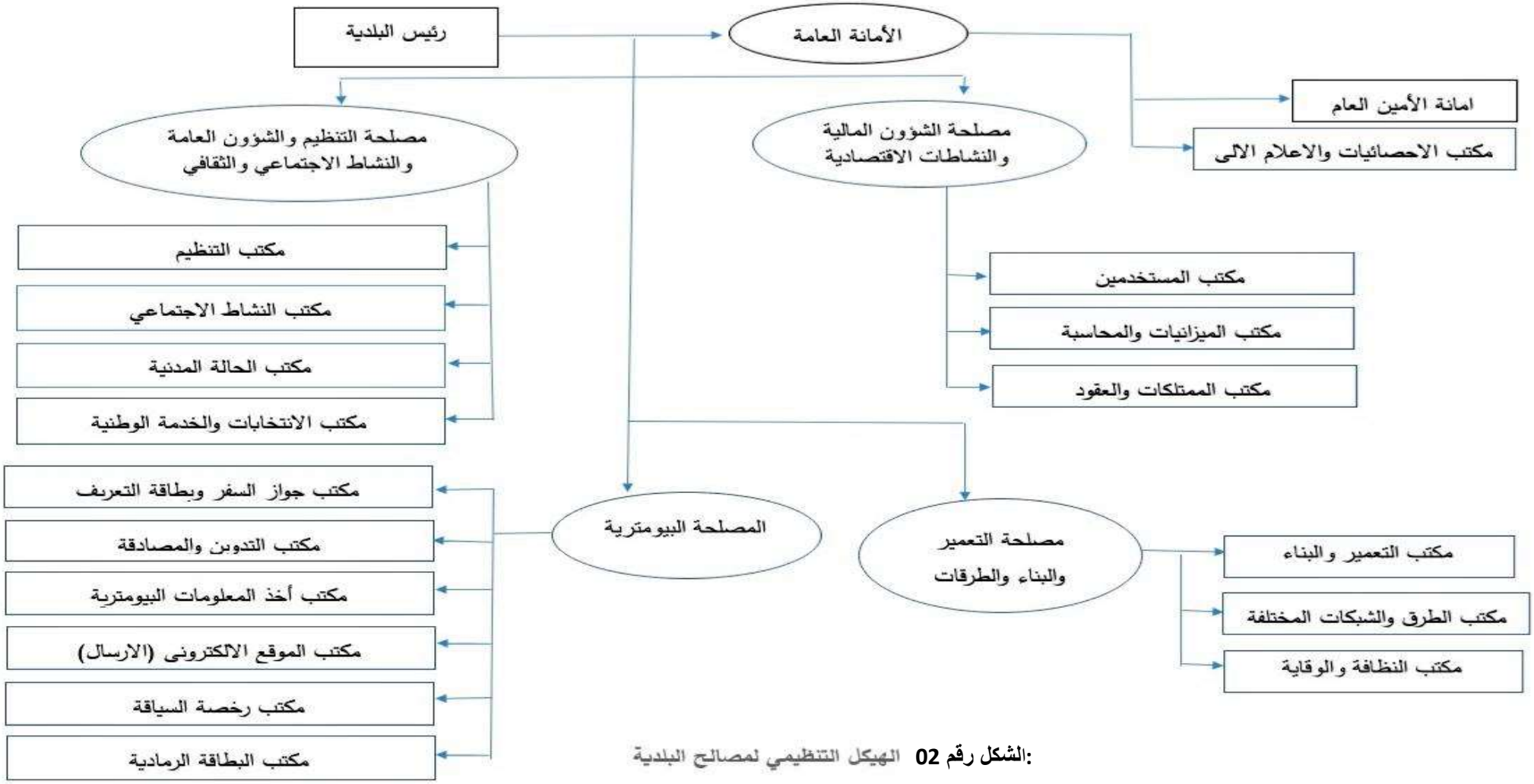

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمصالح البلدية

وحسب قرار رقم 24المحدد لعدد المناصب العليا لمصالح بلديّة عين الترك نجد:

_ أنّ رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين الترك.

وبمقتضى القانون رقم 90-80المؤرخ في 07أفريل 1990المتعلق بالبلديّة.

وبمقتضى المرسوم رقم 90-99المؤرخ في 27مارس1990 المتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري بالنسبة للموظفين وأعوان الإدارة المركزية والبلديات والمؤسّسات العمومية ذات الطابع الإداري.

وكذا بمقتضى المرسوم رقم91-26المؤرخ في02فبراير 1991المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين لدى قطاع البلديات.

بناء على المداولة رقم16-91المؤرخة في18أوت1991المحددة لعدد المناصب العليا لمصالح البلديّة.

_باقتراح من السيد الأمين العام يقرر :

المادة الأولى: يحدد عدد المناصب العليا لصالح البلديّة كالتالي:

01-الأمين العام للبلديّة.

-02رئيس مصلحة التنظيم والشؤون العامة والتنشيط الاجتماعي والثقافي وتحتوي هذه المصلحة على مكتبين وهما : رئيس مكتب التنظيم. ورئيس مكتب الشؤون العامة.

-03رئيس مصلحة الشؤون المالية وتحتوي هذه المصلحة على مكتب :

رئيس مكتب المالية والمحاسبة.

-04رئيس مصلحة النشاطات الاقتصادية والتعمير والبناء والتجهيز والأعمال الجديدة وتحتوي هذه المصلحة على مكاتب كل من : رئيس مكتب الشؤون الاقتصادية.

رئيس مكتب التعمير والبناء.

رئيس مكتب الشؤون الاقتصادية.

المادة الثانية: يكلف كل من السيدان الكاتب العام للبلديّة والقابض البلدي بتنفيذ ما جاء في هذا القرار[1].

2-دراسة تحليلية لوثائق مصلحة الحالة المدنية:

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة الحالة المدنية للبلديّة واستخراج أهم الملاحظات الموجودة في الوثائق، أي تقسيمها حسب اللّغة التي تستخرج بها (اللّغة العربية فقط، لغة عربية وفرنسية واللّغة الفرنسية فقط) مع ذكر أهم الأسباب التي أدّت لصناعة هذا الفرق.

وقبل الشروع في هذه العملية يجب أن نقدّم تعريف مختصر للحالة المدنية:

يعرّفها المستشار السّابق بالمحكمة العليا عبد العزيز سعد في كتابه نظام الحالة المدنية في الجزائر، على أنّها: «نظام يعني ويهتم بمجموع الصّفات الطبيعية والقانونية الشخصية التي تلازم كل إنسان طبيعي وتكون مرتبطة بذاته وبشخصيته، بحيث تميزه عن غيره من النّاس فتحدد علاقته بزوجته وأولاده وأباءه، وتكون مصدرا لبعض حقوقه وواجباته الوطنية والعائلية فتبدأ بولادة هذا الشخص حيا وتمر بحالات زواجه وطلاقه ثم تنتهي بوفاته»[2].

[1] قرار رقم24المحدد لعدد المناصب العليا لمصالح البلدية، سعيد فارهي، عين الترك، 1991

[2] نظام الحالة المدنية في الجزائر سعد عبد العزيز، ط3، دار هومة، الجزائر، 2010، ص56

مع أهمية هذه المصلحة التّي بدورها تقدم جل الوثائق المهمة للمواطنين، إلا أنّنا نلاحظ أنّ هناك بعض موظفيها ليسوا مؤهلين بل يشتغلون في إطار عقود ما قبل التشغيل، ولا يتمتعون بالخبرة الكافية.

وتفاديا لهذا النقص في التأطير أبرق وزير الداخلية برقية عاجلة موجهة إلى مسؤولي الجماعات المحلية وحرصا على ضرورة توظيف موظفين مؤهلين في مصلحة الحالة المدنية، اللّذين يتم اختيارهم على أساس مقاييس ومعايير الكفاءة المهنية والجدارة، الاستحقاق السلوك والانضباط، الأقدمية[1].

ومنه كانت قائمة مطبوعات الحالة المدنية التي تختص البلديّة بإصدارها تشمل عددا كبيرا من الوثائق، حيث كان يبلغ 36وثيقة[2]، قلّص إلى 29وثيقة في 2010[3]، ثمّ تم إلغاء بعضها ليصبح عددها 17وثيقة[4].

بالرّغم من فرض الجزائر للتّعريب في جميع القطاعات، منها الإدارات، إلّا أنّنا وأثناء دراستنا لاستعمال اللّغة العربية في إدارة جزائرية وهي البلديّة موضوع دراستنا، لا حظنا أنّها ماتزال لم تعرب بشكل كامل.

وبما أنّها لاتزال تستعمل اللّغة الأجنبية في سجلاتها ووثائقها فهذا يعني أنّها رفضت الخضوع لقرار التّعريب. وقد توصّلنا إلى هذا الاستنتاج من خلال اطّلاعنا وتحليلنا للوثائق التي بين أيدينا والمتحصل عليها من مصلحة الحالة المدنية لبلديّة عين الترك، حيث لاحظنا أنّ بعضها تستخرج باللّغة العربية فقط، وهي الوثائق التي تقدم لوكيل الجمهورية "المحكمة" وهي:

---

[1] برقية عاجلة رقم13-3139بتاريخ31-10-2013، موجهة إلى مسؤولي الجماعات المحلية وحرص على ضرورة توظيف موظفين مؤهلين في مصلحة الحالة المدنية

[2] تنص المادة 02من المرسوم رقم72-143في يوليو1972، يتضمن تحديد نماذج مطبوعات الحالة المدنية، ج ر، عدد63، مؤرخة في 08اوت1972، على أنه: "تعد المطبوعات الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمتعلقة بالحالة المدنية ستة وثلاثين كل واحدة منها خصص لها رقم..."

[3] المادة02 من مرسوم التنفيذي رقم10-211المؤرخ في 16سبتمبر2010، يحدد قائمة مطبوعات الحالة المدنية، ج ر، عدد54، مؤرخة في 19سبتمبر2010

[4] مرسوم التنفيذي رقم14-75المؤرخ في 17فبراير2014، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، ج ر، عدد11، مؤرخة في 26فبراير 2014

-طلب إلغاء عقد الزّواج.

-طلب تصحيح بيان الهامشي في سجل الميلاد.

-طلب إلغاء بيان الهامشي في سجل الميلاد.

- طلب تسجيل شهادة الوفاة.

-طلب تصحيح خطا إداري في عقود الحالة المدنية.

وهو بدوره لا يقبل أي وثيقة مكتوبة باللّغة الفرنسية، وذلك كون اللّغة العربية هي اللّغة الرسمية للبلاد.

نلاحظ في هذه الوثائق أنّ كل المعلومات مكتوبة باللّغة العربية وحتّى ختم الدّولة وختم العون المفوض بالإمضاء باللّغة العربية.

ولدينا كذلك وثيقة "تصريح بالبيع" تستخرج باللّغة العربية ونجد كل معلوماتها مكتوبة باللّغة العربية ولكن ما لاحظناه أنّه في أسفل الوثيقة وفي الجّهة اليسرى توجد خانة لكتابة الاسم واللقب بالحروف اللاتينية.

فهذه الوثائق تكاد تخلو من استخدام اللّغة الفرنسية.

ولدينا كذلك وثيقة "الاستمارة الرقمية الشهرية" نجدها مكتوبة باللّغة العربية ولكن في أعلى الوثيقة نجد ترجمة باللّغة الفرنسية، وكذا نلاحظ أنّ شعار الديوان الوطني للإحصائيات مكتوب فيه باللّغة العربية، وكذا تتخلله بعض الحروف اللاتينية، وهي اختصار لترجمة الشعار باللّغة الفرنسية وعلى سبيل المثال:

الديوان الوطني للإحصائيات، ترجمتها باللّغة الفرنسيةOffice National des statistiques واختصروها بهذه الأحرف:O N S ونجد كذلك ترجمة للمعلومات باللّغة الفرنسية.

ومنه نلاحظ أنّ هذه الوثيقة مزدوجة اللّغة كونها تعتمد لغتين وذلك لأغراض معيّنة نذكر منها:

-قصد التّعريف بالمؤسسة وذلك بذكر المعلومات الخاصة بها كالعنوان واسم شعارها.

-ترجمة المعلومات بصفة مباشرة، نرى أنّها تستعمل اللّغتين بالتناوب أي كتابة المصطلح باللّغة العربية ومباشرة يليها مقابلها باللّغة الفرنسية، وذلك بهدف أن يفهمها الطرف الموجهة له هذه الوثيقة.

-وكذا لدينا غرض الاختصار نلاحظ أنّهم يستعملون اختصارات لبعض الكلمات مثل اسم الشعار O N S

وكذلك لمصطلح المجلس الشعبي البلدي نجد أنهم كتبوا A P C بدلا من كتابة كل الترجمة باللّغة الفرنسية وهي Assemblé Populaire Communale

ورغم ذلك نلاحظ أنّ اللّغة الفرنسية ماتزال تنافس اللّغة العربية في الاستعمال، بحيث نجد أنّ جل الوثائق تستخرج باللّغة العربية واللّغة الفرنسية وهي:

-شهادة الميلاد، شهادة الوفاة، شهادة الحياة، شهادة عائلية، شهادة عدم الزواج عدم الطلاق وعدم إعادة الزواج، شهادة عدم تكرار الزّوجات. بطاقة إقامة، عقد الزّواج، عدم العمل، اشعار بالزّواج.

ونجد أنّ هذه الوثائق لا تلتزم بلغة واحدة، وإنّما تمزج بين اللّغة العربية واللّغة الفرنسية فمثلا لدينا كل من:

-شهادة الميلاد وشهادة الوفاة وعقد الزّواج وبطاقة الإقامة والبطاقة العائلية للحالة المدنية ولدينا إعلان ببيان زواج-طلاق وإعلان ببيان الوفاة وكذا شهادة عدم الزّواج وعدم الطّلاق وعدم إعادة الزّواج تستخرج باللّغة العربية واللّغة الفرنسية، و عندما تستخرج باللّغة العربية نجد كل المعلومات فيها مكتوبة باللّغة العربية، ولكن ما نلاحظه أنّه في الأسفل وعلى يمين الورقة نجد ضرورة كتابة الاسم واللقب بالأحرف اللاتينية.

وذلك بهدف: التّحقق والتّأكد من اسم ولقب المواطن وتجنّب أي خطأ أو تشابه في كتابة الأسماء.

ونجد ختم البلدية باللّغة العربية وهو ختم الدّولة الذّي يختلف ترقيمه من مسؤول إلى آخر مثلا،

-ختم رئيس المجلس الشعبي البلدي رقم 01،ختم الأمين العام رقم 02-ختم نواب رئيس المجلس الشعبي البلدي رقم 03-04، ختم رئيس مصلحة الحالة المدنية رقم 05،ختم مفوض الحالة المدنية رقم 06،

ويليه ختم المفوض بالإمضاء أي عند استخراج الوثيقة باللّغة الفرنسية نجد كل المعلومات باللّغة الفرنسية ولكن ما نلاحظه هو عدم تغيير ختم الدّولة، أي يبقى باللّغة العربية على عكس ختم المفوض بالإمضاء يتغيّر بتغير طبيعة الوثيقة؛ أي إذا كانت الوثيقة باللّغة الفرنسية تختم الوثيقة بختم اللّغة الفرنسية والعكس صحيح.

وكذا نفس الشيء نجده في بطاقة الإقامة، إلّا أنّنا لاحظنا في الوثيقة المستخرجة باللّغة الفرنسية أنّ كلّ المعلومات مكتوبة باللّغة الفرنسية، إلّا أنّه في أعلى الورقة نجد ترجمة باللّغة العربية.

ومنه لدينا شهادة الحياة–الحماية: عند استخراجها باللّغة العربية نجد كل معلوماتها مسجلة باللّغة العربية لا يوجد فيها أي حرف باللّغة الفرنسية؛ أي خالية من الازدواج اللّغوي وعند استخراجها باللّغة الفرنسية كذلك نجدها مكتوبة كلّها باللّغة الفرنسية إلاّ ختم الدولة باللّغة العربية.

ونأخذ كذلك وثيقة تعدّد الزوجات التّي تستخرج باللّغة الفرنسية فقط تسمى بـ:

Certificat de Bigamie ou Polygamie

وكذا شهادة طبّية قبل الزّواج وتسمى ب: Certificat Médical Prénuptial

إذ نرى أنّ كل المعلومات المسجلة وختم المفوض بالإمضاء باللّغة الفرنسية، إلاّ ختم الدّولة باللّغة العربية.

وفي الأخير نلاحظ أنّه في بعض الوثائق تكون اللّغة العربية هي الغالبة، وفي وثائق أخرى نجد أنّ اللّغة الفرنسية هي الغالبة، وكذا في وثائق أخرى نجد حضورا للّغتين. ومنه نقول إنّ البلدية تستعمل وتتناوب بين لغتين في وثائقها، وذلك حسب حاجة المواطن لطبيعة الوثيقة التّي يريدها، إذن فالبلدية لم تعرب بشكل كامل.

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على استبانة كأداة لجمع البيانات كونها تتماشى وموضوع الدراسة وتعرف الاستبانة على أنّها:« مجموعة من الأسئلة المصممة للتوصل من خلالها إلى حقائق يهدف إليها البحث»[1]

3- التّعريف بعيّنة الدراسة:

تتكون عيّنة الدراسة من مجموعة من الموظفين على مستوى بلدية عين الترك ولاية البويرة.

أداة الدّراسة: إنّ تفوق كل بحث مرتبط بنوع الأداة التي استخدمت فيه ولقد تم توزيع28 استبانة على 28موظف وتمكنا من استرجاع 25استبانة وقد تناولت عدّة أسئلة فالمحور الأول: خاص بالبيانات الشخصية ويتم فيه التعرف على العينة من حيث الجنس والعمر والمؤهلات العلمية والخبرة المهنية. أمّا المحور الثاني: فيتمحور حول استعمال اللغة العربية في البلديّة، (هذه العملية دامت ثلاثة أيام على مستوى بلدية عين الترك) واعتمدنا في تحليلنا للنتائج على أداة إحصائية في النسبة المئوية والهدف منها هو معرفة التكرارات في الإجابات باستخدام القانون التالي:

$$\text{النسبة}\% = \frac{\text{عدد التكرارات} \times 100}{\text{مجموع أفرادالعيّنة}}$$

فالعملية تكون بضرب عدد التكرارات في مائة والحاصل مقسوم على مجموع أفراد العيّنة.

وكان الهدف منها معرفة مدى استعمال اللّغة العربية الفصحى في هذه البلدية، وبالتالي في جميع البلديات على مستوى القطر الجزائري ما سهّل لنا القيام بدراستنا والتوصل إلى مجموعة من النتائج.

[1] زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان، ط2، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين، 2010، ص16.

4- تحليل نتائج الاستبانة:

المحور الأول: المعلومات الشخصية

إنّ النتائج التي سنقوم بعرضها وتحليلها في هذا الفصل أخذت من الاستبيان الذي وزع على موظفي بلدية عين الترك بالبويرة.

س1: تبيان الجنس

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئويّة
ذكور	7	28%
اناث	18	72%
المجموع	25	100%

جدول رقم: (1)

من خلال الجدول يتّضح لنا أنّ أغلبية الأصوات والتي تقدر نسبتها ب (72%) إناث، أمّا النسبة الأقل التي تقدر ب (28%) هم ذكور. وما نستنتجه من الجدول أنّ نسبة الإناث الموظفات في الإدارة أكثر من نسبة الذكور، وذلك ربّما لميول الذكور للعمل في مجالات وتخصصات مختلفة.

س2: تبيان السن

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئويّة
من25إلى32سنة	4	%16
من33إلى42سنة	7	28%
من43إلى54سنة	6	%24
من55إلى60سنة	8	%32
المجموع	25	%100

جدول رقم: (2)

من خلال تحليلنا لإجابات الموظفين قسّمنا العمر إلى أربعة أقسام كما هو موضح في الجدول:

أولا: من25إلى32سنة بنسبة (16%)

ثانيا: من33إلى42سنة بنسبة (28%)

ثالثا: من43إلى54سنة بنسبة (24%)

رابعا: من55إلى60سنة بنسبة (32%)

وما نستنتجه من خلال الجدول أنّ أكبر نسبة هي (32%) أي الموظفون الذين تتراوح أعمارهم بين 55و60سنة وهي فئة ذات كفاءة مهنية وخبرة طويلة.

س3: تبيان المستوى التعليمي

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئويّة
ابتدائي	0	%0
متوسط	0	%0
ثانوي	6	%24
جامعي	19	%76
المجموع	25	%100

جدول رقم:(3)

يتبين لنا من خلال الجدول أنّ جل أفراد العينة مقسّمون إلى مستويين ثانوي وجامعي، فالأول تقدر نسبته ب (24%) أمّا الجامعي فقدرت بنسبة (76%) ومنه نلاحظ أنّ أغلبية موظفي البلدية متحصلين على الشهادة الجامعية، أمّا الطورين الابتدائي والمتوسط نسبتهم منعدمة.

س4: تبيان الخبرة المهنية

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئويّة
أقل من5سنوات	4	%16
من6إلى10	10	%40
من11إلى15سنة	4	%16
أكثر من 16سنة	7	%28
المجموع	25	%100

جدول رقم: (4)

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الخبرة المهنية تختلف من موظف إلى آخر إذ أنّ أكبر نسبة تقدر ب (40%) هم من امتدّت فترة عملهم في البلدية من6إلى10سنوات، تليها نسبة (28%) من الموظفين ذوي الكفاءة

والخبرة المهنية التي كانت مدّة عملهم أكثر من 16سنة، أمّا النسبة المتبقية التي قدرت ب (16%) في كلا الاقتراحين الأول أقل من5سنوات وهي أضعف مدّة، والثالث من 1 َ1إلى 15سنة هي مدة لا بأس بها.

المحور الثاني: استعمال اللّغة العربية في البلدية.

س1: هل تعرف ماذا يقصد بالتعريب؟

الحالة	التكرار	النسبة المئويّة
نعم	21	%84
لا	4	%16
المجموع	25	%100

الجدول رقم: (1)

من خلال الجدول يتضح لنا أنّ (84%) من أفراد العيّنة أجابوا أنّهم على دراية بمفهوم التعريب في الإدارة وأجاب الباقي وهم نسبة (16%) ب(لا)، فالذين أجابوا بنعم كل التعريفات التي قدموها تصب في قالب واحد، وهو تدوين معلومات الحالة المدنية للشخص المعني في السّجلات إمّا ميلاد أو زواج أو وفاة باللّغة العربية الفصحى بعدما كانت باللّغة اللاتينية، أمّا الذين أجابوا ب (لا) ربّما هذه الفئة كان تخصّصها علميا لذلك لا تعرف ماذا يقصد بالتعريب.

:2هل تعلم متى بدأت سياسة تعريب الإدارة في الجزائر؟

الحالة	التكرار	النسبة المئويّة
نعم	15	%60
لا	10	%40
المجموع	25	%100

الجدول رقم: (2)

نلاحظ من خلال الجدول أنّ (60%) من أفراد العيّنة تعلم بسياسة تعريب الإدارة في الجزائر أمّا (40%) المتبقية أجابوا ب (لا) أي لا علم لهم، وذلك يعود لعدّة أسباب ربّما لالتحاقهم بالإدارة حديثا.

ويمكن تقديم تفسير لهذا الجدول أنّ أغلب الموظفين الذين أجابوا بنعم قد بدأوا العمل منذ سنوات.

س3: ما رأيك في سياسة تعريب الإدارة التي اتخذتها الجزائر؟

الحالة	التكرار	النسبة المئويّة
موافق	21	%84
غير موافق	4	%16
المجموع	25	%100

الجدول رقم: (3)

يلاحظ من خلال الجدول أنّ أغلبية الآراء كانت مؤيّدة لسياسة تعريب الإدارة بنسبة (84%) وتقابلها بالرفض (16%) ويمكن تفسير هذا التباين بين القبول والرفض أنّ الفئة المشجعة لسياسة تعريب الإدارة هدفها الحفاظ على مكانة اللّغة العربية، كونها اللّغة الرّسمية للبلاد، أمّا بالنسبة للفئة الرافضة ربّما يعود ذلك لسبب عدم اتقانهم للّغة العربية الفصحى.

س4: هل توجد وثائق تستخرج باللّغة العربية فقط؟

الحالة	التكرار	النسبة المئويّة
نعم	9	%36
لا	16	%64
المجموع	25	%100

الجدول رقم: (4)

من خلال الجدول يتضح لنا أنّ الفئة القليلة التي تتراوح نسبتها (36%) ترى أنّ هناك وثائق تستخرج باللّغة العربية فقط، في حين الفئة الكبيرة التي تقدر بـ(64%) ترى أنّ هناك وثائق تستخرج باللّغة العربية والفرنسية، نستنتج من هذين الرأيين أنّ الفئة الأولى هي التي تقوم باستخراج الوثائق باللّغة العربية فقط، كونها توجّه للمحكمة، أمّا الفئة الأخرى متخصّصة في استخراج الوثائق المزدوجة اللّغة.

س5: بعد سياسة تعريب الإدارة التي اتخذتها الجزائر هل هناك وثائق ما تزال تستخرج باللّغة الفرنسية؟

الحالة	التكرار	النسبة المئويّة
نعم	23	%92
لا	2	%8
المجموع	25	%100

الجدول رقم: (5)

نلاحظ من خلال الجدول الآتي أنّ أغلبية الأصوات وهي نسبة (92%) ترى أنّه وبالرغم من سياسة التعريب التي اتخذتها الجزائر، إلاّ أنّ هناك وثائق ما تزال تستخرج باللّغة الفرنسية، أمّا (8%) من العيّنة ترى أنّ هناك وثائق تستخرج باللّغة العربية فقط. ويتضح لنا من خلال تحليلنا للاقتراحات المقدمة من طرف الموظفين، أنّ الوثائق التي تستخرج باللّغة الفرنسية تقدر بنسبة 50% وذلك لحاجة المواطنين إليها. وربّما الموظفون الذين أجابوا بـ (لا) كون مكتبهم متخصص في استخراج الوثائق باللّغة العربية فقط

س6: هل تتقن اللّغة العربية الفصحى نطقا وكتابة؟

الحالة	التكرار	النسبة المئويّة
نعم	22	%88
لا	3	%12
المجموع	25	%100

الجدول رقم: (6)

من خلال الجدول نرى أنّ جل الإجابات والتي قدّرت نسبتها(88%) تقول إنّها تتقن اللّغة العربية الفصحى نطقا وكتابة، أمّا النسبة المتبقية (12%) لا تتقن اللّغة العربية الفصحى، وترتكب بعض الأخطاء في الكتابة، ومن خلال هذه الأرقام يمكن القول إنّ أغلبية أفراد العينة يتقنون اللّغة العربية الفصحى نطقا وكتابة، وربّما يعود ذلك لمستواهم الدراسي العالي، وعن طريق الممارسة اليومية للّغة، بالنسبة للفئة القليلة ربّما يعود سبب عدم إتقانهم للّغة العربية أو لمستواهم التعليمي العالي في اللّغات الأجنبية خاصة ذوي الخبرة منهم.

س7: هل يتقن المواطن الجزائري اللّغة العربية الفصحى عند استخراجه الوثائق من البلدية؟

الحالة	التكرار	النسبة المئويّة
نعم	2	%8
لا	17	%68
رأي أخر	6	%24
المجموع	25	%100

الجدول رقم: (7)

يظهر لنا من خلال الجدول أنّ (8%) من أفراد العيّنة أجابوا أنّ المواطن الجزائري يتقن اللّغة العربية الفصحى، بينما نجد نسبة (68%) وهي الأكبر منهم ترى أنّ المواطن الجزائري لا يتقن بتاتا اللّغة العربية الفصحى، في حين نجد باقي الأصوات في الرأي الآخر التي تتراوح نسبتها بـ (24%) تتمحور في أنّ الطبقة المثقفة فقط من المواطنين هي التي تتقن اللّغة العربية الفصحى، وما نستخلص من هذه الآراء الثلاثة أنّ المجتمع الجزائري ينقسم إلى ثلاث طبقات من حيث المستوى الدراسي:

أولا: الطبقة المتوسطة على أساسها حكم موظف البلدية بالإجابة بنعم.

ثانيا: الطبقة غير المثقفة على أساسها حكم موظف البلدية بالإجابة بـ لا.

ثالثا: الطبقة المثقفة والتي على أساسها ربّما أعطى موظف البلدية رأيا آخرا.

س8: هل يكتشف المواطن الجزائري الخطأ في حالة حدوثه مباشرة بعد تسلم الوثائق؟

الحالة	التكرار	النسبة المئويّة
نعم	2	%8
لا	16	%64
رأي أخر	7	%28
المجموع	25	%100

الجدول رقم: (8)

من خلال الجدول يتبين لنا أنّ نسبة (8%) من المواطنين يكتشفون الأخطاء حالة حدوثها مباشرة بعد تسليم الوثائق (الأخطاء الإملائية)، بينما نجد نسبة (64%) تجيب ب (لا) لأنّ معظم المواطنين لا ينتبهون

للأخطاء أمّا باقي الآراء، التي نسبتها (28%) لها رأي آخر وهو أنّ اكتشاف الأخطاء يكون من طرف المؤسسة المستقبلة للملف.

ومنه نستنتج أنّ هناك بعض المواطنين يمكنهم اكتشاف الأخطاء مثل الأخطاء الإملائية الواضحة، في حين هناك من لا يكتشف الخطأ عند الاستلام الفوري للوثائق.

س9: ماهي أغلب الأخطاء التي يصادفها المواطن الجزائري في الوثائق الإدارية؟

من خلال إجابة الموظفين نلاحظ أن أغلب الإجابات تكاد تكون نفسها تتمحور حول نقاط معيّنة وهي:

- وجود أخطاء في كتابة المعلومات الشخصية.
- أخطاء في البيانات الهامشية (نقل تاريخ وفاة أو ميلاد.....)
- أخطاء في كتابة أسماء الأجداد عند توثيقها بالفرنسية.
- أخطاء في الترجمة من الفرنسية إلى العربية.

ومن خلال هذه الإجابات نرى أنّ جل الأخطاء تكون عند تدوين المعلومات الشخصية للمواطنين، ربّما هذه الأخطاء تكون من طرف الموظّف عند تسجيله للبيانات الشخصية للمواطن لكثرة الضّغط عليه، أو ربّما وجود خطأ في الأرشيف.

س10: هل الأخطاء الواردة ذكرها سابقا ناتجة عن صدور سياسة التعريب؟

الحالة	التكرار	النسبة المئويّة
نعم	21	%84
لا	4	%16

المجموع	25	%100

الجدول رقم: (9)

يتضح لنا من خلال الجدول أنّ أغلبية الأصوات وهي بنسبة (84%) ترى أنّ الأخطاء الواردة ذكرها سابقا ناتجة عن صدور سياسة التعريب، في حين نجد الفئة الأخرى تتراوح نسبتها بـ(16%) ترى أنّ هذه الأخطاء ناتجة عن أسباب أخرى، ويمكن إعطاء تفسير لهذين الرأيين أنّ: الرأي الأول والذي يرى أنّ سياسة التعريب هي السبب في ورود تلك الأخطاء في الوثائق، ربّما لملاحظتهم هاته الأخطاء عند ترجمة الوثائق من اللّغة اللاتينية إلى اللّغة العربية.

س11: هل هناك أخطاء في كتابة الاسم واللقب باللّغة العربية:

الحالة	التكرار	النسبة المئويّة
نعم	24	%96
لا	1	%4
المجموع	25	%100

الجدول رقم: (10)

يتّضح لنا من خلال الجدول أنّ أغلبية أفراد العيّنة والتي نسبتها (96%) ترى أنّ هناك أخطاء في كتابة الاسم واللقب باللّغة العربية، بينما الباقي من أفراد العيّنة وهي فئة جدّ ضعيفة بنسبة (4%) تنكر ذلك. فنجد الرأي الأول الذي صوّت بنعم قدّم لنا مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى الأخطاء المذكورة سابقا نذكر منها:

- النقل يكون خاطئا.

-الكفاءة المهنية للموظّف تكون غير كافية.

- خطأ في الترجمة من الفرنسية إلى العربية، وهذه الأسباب معظمها كانت متشابهة في الإجابات.

ويمكن إعطاء تفسير لهذه الآراء من خلال النظر في الأسباب التي قدّمت أنّها كلّها تصب في فكرة مفادها أنّ لسياسة التعريب دور كبير في ورود أخطاء عند كتابة الاسم واللقب باللّغة العربية.

س12: لماذا يكتب الاسم واللقب باللّغة اللاتينية مع أنّ الوثيقة تستخرج باللّغة العربية؟

نلاحظ من خلال إجابة الموظفين أنّ الآراء تكاد تكون نفسها تتمحور حول أسباب وهي:

أولاً: لتأكيد الهوية.

ثانيا: لتفادي تشابه الأسماء.

ثالثا: أنّ الوثائق في الأصل كانت تستخرج باللّغة الفرنسية.

من خلال هذه التعليقات نرى أنّ السبب الرئيسي في كتابة الاسم واللقب باللّغة اللاتينية مع أنّ الوثيقة تستخرج باللغة العربية؛ من أجل توضيح الاسم واللقب دون أخطاء أو من أجل تأكيد أكثر لهوية المواطن.

س13: هل هناك وثائق كثيرة يطلب ترجمتها من العربية إلى الفرنسية؟

الحالة	التكرار	النسبة المئويّة
نعم	18	%72
لا	7	%28
المجموع	25	%100

الجدول رقم: (11)

من خلال ملاحظة الجدول يتّضح لنا أنّ (72%) من أفراد العيّنة وهي أغلبية الأصوات أجابوا على أنّ هناك وثائق كثيرة يطلب ترجمتها من العربية إلى الفرنسية، لكن بقية الأصوات التي تقدر نسبتها ب (28%) أجابت بـ (لا) أي ليس هناك وثائق يطلب ترجمتها والفئة التي أجابت بنعم قدّمت تفسيرا لذلك؛ وهي أنّ هذه الوثائق تستخرج لحاجة المواطنين إليها المتنقلين إلى الخارج للإقامة أو الدراسة، أمّا بالنسبة للفئة الضعيفة التي أجابت ب لا ربّما هي التي تقوم باستخراج الوثائق الموجهة للمحكمة.

س14: بالرغم من استخراج الوثيقة باللّغة الفرنسية إلا أننا نجد ختم الدّولة باللّغة العربية علل؟

من خلال إجابة الموظفين على هذا السؤال يتضح أنّ جل التعليلات التي قدمت لنا هي نفسها وهو أنّ الختم رمز الدّولة لتأكيد السيادة الوطنية.

س15: هل استخدام أكثر من لغة ضروري في الوثائق الإدارية؟

الحالة	التكرار	النسبة المئويّة
نعم	6	%24
لا	7	%28
إلى حدما	12	%48
المجموع	25	%100

الجدول رقم: (12)

يتّضح لنا من خلال الجدول الآتي أنّ (24%) من أفراد العيّنة أجابوا أنّه لابد من تواجد أكثر من لغة في الوثيقة، أمّا (28%) من أفراد العيّنة أجابوا ليس بالضرورة توفر لغتين في الوثيقة، أمّا بالنسبة لبقية الأصوات التي قدرت نسبتها ب (48%) ترى أنّه في بعض الوثائق لابد من استخدام أكثر من لغة ووثائق أخرى لا

داعي لها، وما يمكن استخلاصه من هذا الجدول أنّه رغم محاولات تعريب الإدارة الجزائرية؛ إلاّ أنّ هناك وثائق لا تزال تستخرج باللّغة الفرنسية.

س16: ما رأيك بسياسة التعريب المعمول بها حاليا في البلديات؟

من خلال النظر في إجابات الموظفين على السؤال المطروح نجد أنّها تنقسم إلى ثلاثة آراء: هناك فئة ترى أنّها سياسة جيّدة وهناك من ترى أنّها سياسة لا بأس بها وهناك فئة ترى أنّها سياسة فاشلة، لكن أغلبية الأصوات ترى أنّها لا بأس بها وتطالب بالتحسين، ومنه نستنتج أنّ سياسة التعريب المعمول بها حاليا في البلدية في الاتجاه الصحيح إذا واصلت على هذا النهج، تساعد جلّ المواطنين في قراءة وفهم ما يكتب في وثائقهم، ولكن يجب العمل على تحسين هذه العملية لنتمكن من القول إنّ البلدية قد عربت بالكامل.

خلاصة:

يمكن أن يكون استخدام اللّغة العربية واللّغة الفرنسية في وثائق البلدية ناتجًا عن العديد من الأسباب والظروف. قد تكون البلدية تخدم مجتمعًا متنوعًا يتحدث لغتين مختلفتين، وبالتالي فإن توفير الوثائق باللّغتين يسهل التواصل والفهم للمواطنين، قد يتم استخدام اللّغة العربية في بعض الوثائق التي تكون ذات صلة بالقوانين والأنظمة المحلية، حيث تكون اللّغة العربية هي اللّغة الرّسمية للبلد أو المنطقة. ومن ناحية أخرى، قد يتم استخدام اللّغة الفرنسية في بعض الوثائق التّي تكون ذات صلة بالعلاقات الدّولية أو العلاقات مع الجهات الخارجية، خاصة إذا كانت اللّغة الفرنسية معترف بها كلغة دولية أو لغة تواصل مشتركة.

بالإضافة إلى ذلك، قد يتم استخدام اللّغتين في بعض الوثائق بناءً على حاجة المواطن أو طبيعة الوثيقة. في النّهاية، يجب أن يتم تقدير التّنوع اللّغوي والثقافي وذلك عن طريق توفير الدّعم للمواطنين الذين يتحدثون لغة معيّنة وتعزيز فهم القوانين والوثائق بشكل شامل وشفاف.

خاتمة:

تعد ظاهرة الازدواج اللّغوي في الوثائق الإدارية في الإدارات الجزائرية من أبرز المسائل التي يعيشها الواقع الجزائري في المؤسسات الإدارية، إذ نجد اللّغتان العربية والفرنسية تمثل جل الوثائق والأدوار الإدارية في البلديّة خاصة في مصلحة الحالة المدنية وهي عيّنة دراستنا.

ومنه نقول إنّ مصلحة الحالة المدنية تعد ذاكرة المجتمع وصلة وصل بين الفرد والإدارة، بحيث يجد الإنسان كل معلوماته الشخصية مسجلة منذ ولادته، ويستمر ذلك طيلة حياته وتنتهي هذه العلاقة الوطيدة بوفاته.

وقد استخلصنا من هذه الدّراسة مجموعة من النتائج على أمل أن نكون قد. وفّقنا ولو بقدر قليل ومن بين هذه النتائج:

-للّغة العربية الفصحى مكانة مرموقة في الإدارة الجزائرية.

-تعدّدت العوامل المساهمة في ظهور لغة أجنبية بجانب اللّغة العربية الفصحى وذلك نتيجة للاستعمار، والهجرة، والاحتكاك بين الشعوب.

-نتج عن هذا الاحتكاك صراع لغوي بين : اللّغة العربية الفصحى، والعامية واللّغة الفرنسية.

-انتشار مسألة استعمال اللّغة الفرنسية بشكل كبير في الآونة الأخيرة.

-التعريب قضية تسري في جلّ البلدان والجزائر منها، وقد ظهرت هذه المسألة في الجزائر بعد الفرنسة ولكن لم تطبق إلاّ بعد عدّة محاولات.

-التّعريب في الجزائر هو جعل الأولوية وكل السلطة للّغة العربية.

خاتمة:

-عنصر التّعريب محور أساسي في بحثنا هذا فهو قرار قد أصدر عام 1980م ولكن همش لأنّه لم يطبق بصرامة في المؤسسات الإدارية.

-وكذا وجود عدة أسباب أدت إلى تراجع استعمال اللّغة العربية الفصحى في الإدارة مثل : عدم توفير كل الوسائل الضرورية التي تساعد على بدأ واستمرار هذا النشاط المهم.

-وبعد ذلك ظهر ما يسمى بالازدواجية اللّغوية، وذلك بعد الاستعمار أي بعد دخول اللّغة الفرنسية إلى جانب اللّغة العربية الفصحى، وهذه الظاهرة هناك من سماها بالازدواجية اللّغوية، وهناك طرف آخر سماها بالثنائية اللّغوية.

- بعد دراسة وتحليل وثائق مصلحة الحالة المدنية لاحظنا أنّها تقسم إلى ثلاث أقسام :

-وثائق تستخرج باللّغة العربية، وثائق تستخرج باللّغة العربية واللّغة الفرنسية ووثائق تستخرج باللّغة العربية فقط.

-معظم الوثائق في مصلحة الحالة المدنية تستخرج باللّغة العربية إلاّ أنّنا نجد اللّغة الفرنسية لا تزال تسيطر على مساحة معيّنة في هذه الوثائق.

وبعد قيامنا بتوزيع الاستبانة على موظفي البلدية قمنا بتحليل إجاباتهم وتوصلنا إلى نتائج مفادها:

-أنّ أغلبية الموظفين على دراية بسياسة التّعريب وموافقون عليها.

-إنّ مستوى اللّغة العربية لدى موظفي البلدية جيّد، وهذا ما لمسناه في نتائج الاستبانة.

-إنّ المواطن الجزائري يجد عدّة أخطاء في وثائقه الإدارية، وذلك ناتج عن سياسة التّعريب التي سرت في الإدارات الجزائرية دفعة واحدة، ممّا أدّى بالموظّفين إلى عدم قبول هذا القرار.

خاتمة:

-وهناك من يطالب بتحسين هذه العملية وإدراجها بالتدريج في الإدارات، وذلك لتحقيق تعريب الإدارة بنسبة 100%.

-غياب صرامة تطبيق سياسة التّعريب في البلديات واكتفائهم بالتّرجمة الحرفية أي نقل المعلومات كما وجدت في السّجلات.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البويرة – العقيد أكلي محند أولحاج

كلية الآداب واللغات **السنة: ماستر 2**

قسم اللغة والأدب العربي **تخصص: لسانيات تطبيقية**

استبانة

في إطار إنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللسانيات التطبيقية الموسومة باستعمال اللغة العربية في الإدارة الجزائرية "البلدية أنموذجا"، نرجو منكم الإجابة عن أسئلة الاستمارة وتبقى معلومات الاستمارة سرية تقبلوا منا أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

من إعداد الطالبتين: **إشراف الأستاذة:**

- حنان ركيبي حفيظة يحياوي
- وسام عمران

السنة الجامعية:2023/2022

الملاحق:

ملاحظة: تكون الإجابة بوضع العلامة X في الخانة المناسبة.

المحور الأول: البيانات الشخصية:

الجنس: ذكر ☐ أنثى: ☐

السن: ☐

المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

الخبرة المهنية: أقل من5سنوات ☐ من6 إلى 10سنوات ☐ من11إلى15سنة ☐

أكثر من16سنة ☐

المحور الثاني: استعمال اللّغة العربية في البلدية

1) هل تعرف ماذا يقصد بالتعريب؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كنت تعرف، فماذا يقصد به؟

.....

.....

2) هل تعلم متى بدأت سياسة تعريب الإدارة في الجزائر؟ نعم ☐ لا ☐

3) ما رأيك في سياسة تعريب الإدارة التي اتخذتها الجزائر؟ موافق ☐ غير موافق ☐

4) هل يوجد وثائق تستخرج باللّغة العربية فقط؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم علل؟

.....

.....

5) بعد سياسة تعريب الإدارة التي اتخذتها الجزائر، هل هناك وثائق ماتزال تستخرج باللّغة الفرنسية؟

نعم ☐ لا ☐

.....

6) هل تتقن اللّغة العربية الفصحى نطقا وكتابة؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة لا، فهل ترتكب أخطاء أثناء الكتابة؟

.....

7) هل يتقن المواطن الجزائري اللّغة العربية الفصحى عند استخراجه الوثائق من البلدية؟

نعم ☐ لا ☐

8) هل يكتشف المواطن الجزائري الخطأ في حالة حدوثه مباشرة بعد تسلم الوثائق؟

نعم ☐ لا ☐

رأي آخر

.....

9) ماهي أغلب الأخطاء التي يصادفها المواطن الجزائري في الوثائق الإدارية؟

.....

.....

.....

10) هل الأخطاء الواردة ذكرها سابقا ناتجة عن صدور سياسة التعريب؟ نعم ☐ لا ☐

11) هل هناك أخطاء في كتابة الاسم واللقب باللّغة العربية؟ نعم ☐ لا ☐

ولماذا؟

.....

.....

.....

12) لماذا يكتب الاسم واللقب باللّغة اللاتينية مع أن الوثيقة تستخرج باللّغة العربية؟

.....

.....

.....

13) هل هناك وثائق كثيرة يطلب ترجمتها من العربية إلى الفرنسية؟ نعم ☐ لا ☐

ولماذا؟

.....

.....

14) بالرغم من استخراج الوثيقة باللّغة الفرنسية إلا أنّنا نجد ختم الدولة باللّغة العربية علل؟

.....

.....

.....

15) هل استخدام أكثر من لغة ضروري في الوثائق الإداري؟ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

16) ما رأيك بسياسة التعريب المعمول بها حاليا في البلدية؟

.....

.....

الوثائق الخالية من الازدواجية اللّغوية:

السيـــد (ة) :.....

العنـــــوان :.....

رقـم الهاتف :.....

إلـــى السيـــــد : وكيـــل الجمهوريـــة
لـــــدى محكمـــة البويـــرة

الموضـــــوع : طلـب إلغـاء عقـــد الـــــزواج .

أنـا الممضـي أسفلـه السيـد (ة) :.....

المولـــود (ة) :.....

الساكـــن (ة) :.....ولايـــة :.....

نطلـب مـن سيادتكـم المحترمـة إتخـاذ الإجـراءات القانونيـة لإلغـاء :

شهـادة : (ميلاد) (زواج) (وفاة) المحرر ببلدية :.....

بتاريـــخ :.....تحـت رقـم :.....

للسيـد(ة) :.....

المتزوج (ة) :.....

و فـــي الأخيـــر تقبلـــوا منـــا فائـــق الإحتـــرام و التقديـــر .

المصادقة على الطلب من مصالح البلدية

إمضـــاء المعنـــي بالأمـــر

الملاحق:

عيــن التــرك في :.....

السيـــد (ة) :.....

العنـــــوان :.....

رقــم الهاتف :.....

إلـــى السيـــــد : وكيـــل الجمهوريـــــة
لـــــدى محكمـــــة البويـــــرة

الموضـــــوع : طلـــب تسجيل شهـــادة الوفـــاة .

أنـا الممضـــي أسفلـــه السيـــد (ة) :.....

المولـــود (ة) :.....

الساكـــن (ة) :.....ولايـــة :.....

نطلـب مـن سيادتكـــم المحترمـــة اتخـــاذ الإجـــراءات القانونيـــة للتسجيل :

شهـــادة الوفاة للسيد :.....المولود بتاريخ :.....بـ :.....

المتوفي بتاريخ :.....

و فـــي الأخيـــر تقبلـــوا منـــا فائـــق الاحتـــرام و التقديـــر .

المصادقة على الطلب من مصالح البلدية

إمضـــاء المعنـــي بالأمـــر

الملاحق:

الوثائق المزدوجة اللّغة:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية

ولاية ..البويرة.....
دائرة ..البويرة.....
بلدية ..عين الترك.....

شهادة الميلاد

(نسخة كاملة (1) - مخرج (2))

رقم الشهادة

في يوم (3) ..السابع.. مارس ..ألف وتسعمائة وواحد وستون.....
على الساعة ..السادسة صباحا.....
بلدية ..عين الترك.....، ولاية ..البويرة.....
المسمى (3) (4) ..ركيبي.. رابح.....
الجنس ..ذكر.....
ابن (ة) (3) ..عمره ../../../.. مهنته ../../../..
و (ة) ..عمرها ../../../.. مهنتها ../../../..
الساكنين ب ..بلدية ../../../.. ولاية ../../../..

حرر في ..الثامن.. مارس ..1961.....على الساعة ..العاشرة صباحا.....
بإعلان أدلى به السيد (3) ..أب الطفل.....
وبعد التلاوة وقع معنا نحن ..بوسيحين محمد..... ضابط الحالة المدنية بالبلدية
البيانات الهامشية: .....

ضابط الحالة المدنية
..عين الترك.....
الاسم اللقب الصفة التوقيع و الختم

الكتابة البارزة للاسم و اللقب بالأحرف اللاتينية
.....REKIBI Rabah

1 و 2 انظر العبارة الرنانة
3 بكامل الحروف
4 اسم و لقب الوالد

المرجع ج ر 7

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de l'intérieur, des collectivités locales
et de l'Aménagement du Territoire

Wilaya : Bouira
Daïra: BOUIRA
Commune : AIN TURK

ACTE DE NAISSANCE

(Copie intégrale (1) - ~~Extrait (2)~~)

Etabli en langue étrangère en application de l'article 127 de l'ordonnance n° 70-20 du 19 février 1970 relative à l'état civil, modifiée et complétée

Le (3): Sept Mars Mil Neuf Cent Soixante Un

J'acte à Six Heures: Zéro Min..... est né(e) à : AIN TURK

Commune de: AIN TURK Wilaya de: BOUIRA

Le, Nommé(e)(4) REKIBI Rabah

du Sexe : Masculin

Fils de : de : Agé de : 39 ans Profession: Journalier

et de : Et de la Be Agée de : 41 ans Profession: Sans

domicilié(e) à AIN TURK Commune de AIN TURK Wilaya de: BOUIRA

Dressé le : Huit Mars Mil Neuf Cent Soixante Un à: Dix..... heures Zéro min

Sur déclaration faite Par Madame / Monsieur

Le Père De L'enfant

Lecture faite, ont signés avec nous : Bousbaine Mohamed Adjoint De La Commune officier de l'état civil à la commune

Les marginales:

Etabli Par

3 Ne rien mettre et effacer en cas de besoin

1 en chiffres 2 Inutiles

3 en toutes lettres

4 Nom et Prénom de l'Enfant.

Réf : E.C.7

Fait à: AIN TURK le :

L'officier de l'état civil
(Nom et prénom, qualité, signature et cachet)

Pour le Président de l'APC
Le Secrétaire Général
Benabdellah Samir

الملاحق:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

البطاقة العائلية للحالة المدنية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية
ولاية البويرة
دائرة البويرة
بلدية عين الترك

ملاحظة: لإثبات الحياة، أو عدم الطلاق، يجب كتابة غير متوفى أو غير مطلق، وذلك حسب كل حالة، ويجب إثبات ذلك بوضوح في الهامش أمام اسم كل شخص معني.

الاسم رابح
اللقب ركيبي
زوج في (1) – أرمل في (2) /
تاريخ الميلاد 07 مارس 1961
محل الولادة بلدية عين الترك ولاية البويرة
أبوه
أمه

غير متوفي

تزوج في 1981/04/02
بـ بلدية البويرة ولاية البويرة
الزوج

ملاحظات المولودة1957/12/17ايت العزيز غير متوفية غير مطلقة

الكتابة الآلية للاسم واللقب بالأحرف اللاتينية
REKIBI
RABAH

المرجع ج م ر 3

الملاحق:

ملاحظة	أسماء الأولاد بالكامل و بالتابع حسب نظام الحالة المدنية	الجنس ذكر (ذ)، أنثى (أ)	الولادة	
			التاريخ	تحديد المكان بدقة
		ا		بلدية البويرة ولاية البويرة
		ذ		بلدية البويرة ولاية البويرة
		ذ		بلدية البويرة ولاية البويرة
		ا		بلدية البويرة ولاية البويرة
		ا		بلدية البويرة ولاية البويرة
		ا		بلدية البويرة ولاية البويرة

يعاقب كل من يتومر تزوير الشهادات، أو إدخال تغيير عليها، بسجن تتراوح مدته ما بين ستة أشهر إلى عامين، أو بغرامة مالية تتراوح قيمتها ما بين 400 إلى 4000 دينار جزائري.

مطابق للوثائق المقدمة

أنا الممضي أسفله،

الاسم واللقب **ركيبي رابح**

أتعهد بشرفي بصحة البيانات المثبتة على هذه البطاقة

الإمضاء

حرر في **عين البنرك**

ضابط الحالة المدنية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

FICHE FAMILIALE DE L'ETAT CIVIL

Etabli en langue étrangère en application de l'article 127 de l'ordonnance n° 70-20 du 19 février 1970 relative à l'état civil, modifiée et complétée

Ministère de l'intérieur, des collectivités locales et de L'Amenagement du Territoire

Wilaya : **Bouira**
Daira: **BOUIRA**
Commune : **AIN TURK**

Observation : pour valoir la vie ou le non-divorce, la ou les mentions non décédé ou non divorcé devront, selon les cas, transcrites et figurées expressément dans la marge devant chaque personne concentrée

Non Décédé

Nom :
(au stade de l'état civil)
Prénom:
(jeune fille)
~~Epouse (1)~~ ~~Veuve (2)~~: /
(nom de l'époux)
Né (e) le:
(Doit être inscrit en toutes lettres)
A: **BOUIRA BOUIRA BOUIRA**
(commune wilaya)
Fils de
Et de:

non décédée
non divorcée

Marié(e) Le: **05 Avril 2016**
A: **AIN TURK BOUIRA BOUIRA**
(commune wilaya)
Conjoint(e)
Observation:

1- 2 : rayer les mentions inutiles

Observation	Prénom des enfants au complet dans l'ordre de l'état civil	Sexe (mettre M ou F)	Naissance	
			Date	Lieu (indique avec précision)
N	é	a	n	t

« Quiconque se fait délivrer indûment ou tente de se faire délivrer indûment un des documents désignés à l'article 222, soit en faisant de fausses déclarations, soit en prenant un faux nom ou une fausse qualité, soit en fournissant de faux renseignements, certificats ou attestations, est puni d'un emprisonnement de trois (3) mois à trois (3) ans et d'une amende de cinq cents (500) à cinq mille (5.000) DA »

Certifié conforme aux pièces présentées

Je soussigné,

nom et prénom .....

certifie sur l'honneur ..... -arations portées sur cette fiche.

Signature

Délivré par:

Fait à **AIN TURK** le .....

L'officier de l'état civil

(nom et prénom-qualité-signature et cachet)

Pour le Président de l'APC
Le Secrétaire Général
Benabdellah Samir

الملاحق:

الوثائق الخالية من الازدواجية اللّغوية:

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

WILAYA DE BOUIRA

DAIRA DE BOUIRA

COMMU NE AIN TURK

CERTIFICAT DE BIGAMIE Ou POLYGAMIE

Le Président de l' A.P.C. de la Communale de: .....

Certifie, au vu des pièces de l'état civil qui lui ont été présentées et des témoignages qu'il à recueillies, que le défunt

Nom : .....Prénom : .....

Décédé le : .....à : .....suivant acte de décès n° : .....

au vu le témoignage des sieurs :

1 -Mr : ..... Né le : ..... Domicilié à ..... CNI N° .....

Délivré le: ..... Par: .....

2 -Mr : ..... Né le: ..... Domicilié à ..... CNI N° .....

Délivré le: ..... Par: .....

A pris comme épouse (s) sa vie durant, les nommées :

- Nom : ..... Prénom : ..... Date de naissance : .....

Fille de : ..... et de : .....

Divorcée / Décédée : .....

- Nom : ..... Prénom : ..... Date de naissance : .....

Fille de : ..... et de : .....

Divorcée / Décédée : .....

- Nom : ..... Prénom : ..... Date de naissance : .....

Fille de : ..... et de : .....

Divorcée / Décédée : .....

Signature Des Témoins

1 -.....

2 -.....

Fait à : Ain Turk.....le .....

LE PRESIDENT DE L'A.P.C

- **CERTIFICAT MÉDICAL PRÉNUPTIAL**

(Établi en application des dispositions de l'article 7 bis de la loi n° 84/11 du juin 1984 portant code de la famille)

Je soussigné , docteur0.....

Nom et prénom : .....

Docteur en médecine .....

Exerçant à :.....

Adresse :.....

Certifié avoir examiné en vue du mariage :.....

Né(e)le.....

Demeurant à : .....

C.J.N n° : .....Délivrée à :.....Le :.....

Établis le présent certificat après avoir procédé à un examen clinique complet

et pris connaissance des résultats des examens suivants :

- Groupe sanguin ABO + Rhésus :.....

Gsrhésus :

BW : ..... **HCV : .....**

HIV : ..... **HBS : .....**

Déclare en outre, avoir :

- Informé l'intéressé (e) des résultats des examens cliniques et des actions de nature

à prévenir ou à réduire le risque pour lui (elle) , son conjoint ou sa descendance :

- Attiré l'attention de la future épouse des risques d'une éventuelle rubéole qui peut être contactée

au cours de la grossesse :

- Insisté sur les facteurs de risques pour certaines maladies.

- Ce certificat est délivré à l'intéressé (e) en mains propres, pour servir et valoir ce que de droit.

Fait à : .....Le :.....

قائمة المصادر و المراجع:

المعاجم:

- جبران مسعود، الرائد، دار العلم للملايين، ط 7، بيروت.

الكتب:

- السعيد مبروك إبراهيم، إدارة المكتبات الجامعية في ضوء اتجاهات الإدارة المعاصرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة،2012.
- زيد منير عبوي، الإدارة بالأهداف، دار كنوز المعرفة للنشر، ط1، الأردن،2006.
- سعد عبد العزيز، نظام الحالة المدنية في الجزائر، دار هومة، ط3، الجزائر،2010.
- عثمان السعدي، التعريب في الجزائر، دار الأمة للطباعة، الجزائر.
- علي احمد مذكور، تدريس فنون اللغة العربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، دار الشواف، القاهرة، 1991.
- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، نهضة مصر للطباعة، ط9 ،2004.
- عمار عوابدي، القانون الإداري الجزء الأول النظام الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7 ،2017.
- مولود قاسم نايت بلقاسم، انية واصالة، شركة الامة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر،2013.
- نازلي معوض احمد، التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، بيروت،1986 .

قائمة المصادر و المراجع:

المجلات:

- إبراهيم كايد محمود، العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، المجلة العلمية الملك فيصل، العدد 1.
- عبد الجليل ساقني، اللغة العربية في الجزائر قراءة سوسيولوجية، مجلة افاق علمية، العدد03 .
- المجلس الأعلى للغة العربية، اللغة العربية من محنة الكلونيالية الى اشراقة الثورة التحريرية، دار الامة، 2005.

الرسائل والأطاريح:

- فرحات بلولي، ظاهرة التعاقب اللغوي في لغة الصحافة الرياضية جريدة الهدف انموذجا، مخبر الممارسات اللغوية، الجزائر،2012.

الجرائد:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، 1990.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد09. ، 1989
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد15 ،1990 .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد94 ،1976.

المراسيم:

- مرسوم تنفيذي رقم72-143المؤرخ في7يوليو1972، يتضمن تحديد نماذج مطبوعات الحالة المدنية، ج ر ، عدد63، مؤرخة في08اوت1972.

قائمة المصادر و المراجع:

- مرسوم تنفيذي رقم211-10المؤرخ في16سبتمبر2010، يحدد قائمة مطبوعات الحالة المدنية، ج ر، عدد54، مؤرخة في19سبتمبر2010.

- مرسوم تنفيذي رقم14-75مؤرخ في17فبراير2014، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، ج ر، عدد11، مؤرخ في26فبراير2014.

البرقيات:

- برقية عاجلة رقم13-31 39بتاريخ31اكتوبر2013، موجهة الى مسؤولي الجماعات المحلية وحرص على ضرورة توظيف موظفين مؤهلين في مصلحة الحالة المدني

فهرس المحتويات:

البسملة	
الإهداء	
الشكر و العرفان	
مقدمة	1-3
الفصل الأول: اللّغة العربية الفصحى في الجزائر	
مكانة اللّغة العربية الفصحى في الجزائر	5-7
خصائص اللّغة العربية الفصحى في الجزائر	7-8
عوامل دخول اللّغات الأجنبية إلى الجزائر	9-12
التعريب في الجزائر	12-18
الازدواجية اللّغوية في الإدارة العامة الجزائرية	18-22
الثنائية اللّغوية	22-24
ماهية الإدارة(الجزائرية)	24
تعريف الإدارة	24-26
خصائصها	26-27
أنواعها	27-28
ماهية البلديّة	28-29
تعريفها	28-29
أهميتها	29-30
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لاستعمال اللّغة العربية في بلدية عين الترك	
مكان الدّراسة	33-37
دراسة تحليلية لوثائق مصلحة الحالة المدنية	37-42
التّعريف بعيّنة الدّراسة	42
تحليل نتائج الاستبانة	43-55
خاتمة	55-58
الملاحق	59-73
قائمة المصادرو المراجع	74-76
فهرس المحتويات	77